الأسر اللبنانية الحاكمة
من نظام الالتزام إلى قبّة البرلمان

د. رياض غنام(*)

مقدمة:

تستمد العلاقات السياسية المجتمعية للحياة النيابية من جذورها التاريخية لجهة تشابكها مع الأسر التي حكمت لبنان منذ بداية تاريخه الحديث. وقد قيض لبعض الأسر الموغلة في القدم أن تستمر في المحافظة على حيثيتها سواء في الوظيفة الإقطاعية التي شغلتها لعدة قرون، مكرسة زعامتها في القيادة من خلال تكديس فائض الإنتاج الزراعي على حساب اليد العاملة وخصوصاً الفلاحية منها، أم لجهة الموقع التمثيلي الذي شغلته لاحقاً بعد قيام نظام القائمقاميتين ١٨٤٢ ـ ١٨٦١ ونظام المتصرفية ١٨٦١ ـ ١٩٢١، ثم فترة الانتداب الفرنسي والاستقلال سنة ١٩٤٣. وقد استطاعت في جميع الحالات أن تحفظ موقعها المتقدم في الحياة السياسية رغم التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي طرأ، وانتقاله من نظام الالتزام الضريبي، إلى ما نحن عليه اليوم من نظام رأسمالي بورجوازي متوحش. وإذا كانت بعض الأسر الحاكمة قديماً قد تمكنت من المحافظة كلياً أو نسبياً على موقعها السلطوي، فإن بعضها الآخر قد غاب عن المسرح السياسي لأسباب عديدة اجتماعية واقتصادية وحتى عائلية، رغم أن بعض شخصياتها لا تزال حية في الذاكرة المجتمعية التي تنتسب إليها.

ارتبطت العائلات الحاكمة في الجبل اللبناني بالسلطة المركزية في اسطنبول عبر الوالي الذي كان يمثل السلطان، وبالأمير الحاكم عبر نظام الالتزام(١) الذي كان يجدد له سنوياً عبر معادلة من يدفع أكثر يتقلد خلعة الولاية. فالعلاقة كانت ذات منفعة متبادلة بين الدولة والعائلات القائمة على أكابر البلاد والأعيان الذين يؤمنون الجباية،

(*) مؤرخ في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، ومدير عام الجلسات واللجان النيابية في مجلس النواب اللبناني.

(١) بولياك، أ.ن: الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، نقله عن الإنكليزية عاطف كرم، دار المكشوف، بيروت ١٩٤٨، ص ١٥٥.

ويوردونها في أوقاتها المحددة عبر الأمير الحاكم، ثم الوالي، لكي تستقر في الخزينة المركزية، وهو الأمر الذي يثبّت مواقعهم في السلم الطبقي الاجتماعي. فكما تستفيد السلطة المركزية من الأوضاع الأمنية المستقرة دون عناء، ودون أي مقاومة لتحصيل واردات الدولة، كذلك تستفيد القوى المحلية الحاكمة وجلها من الأعيان والمشايخ، من فرض سلطتها كوظيفة غايتها تحصيل الأموال الأميرية دون سقف محدد، ودون عناء يذكر واستبقاء فائض الإنتاج بحوزتها، الأمر الذي يوفّر لها البحبوحة الدائمة والعيش المترف على حساب القوى الفلاحية، صاحبة العمل الحقيقي، وفائض الإنتاج الذي تعيش منه مختلف شرائح المجتمع بما فيها الطبقة الحاكمة بشتى فئاتها ومتفرعاتها وسائر القوى المنضوية تحت سيطرتها.

الملكية العقارية مفتاح الزعامة والثروة:

يمتاز النظام الإقطاعي بمفهومه الشرقي ـ النظام المقاطعجي ـ بأنه نظام اجتماعي ـ اقتصادي، عماده الإنتاج الزراعي. وقد حافظ طوال فترة العصور الوسطى على السمات الأساسية التي رافقته منذ الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام، حتى أواسط القرن التاسع عشر. وكانت ملكية الأرض في بدايات العهد العثماني تنقسم إلى قسمين: الأول يسمى «الديموز» أو «الديموس»، وهي لفظة من أصل يوناني Demos ومعناها «أراضي الجماعة» وهي تعود للحكومة كونها أراضي عامة. وكانت تعطى من قبلها بصورة إقطاع «تيمار وزعامت»، حسب وسعها وقدرتها الإنتاجية. وكان صاحبا التيمار والزعامت يعطيا هذه الأرض إلى الفلاحين مقابل قسم من الإنتاج والغلال. أما القسم الثاني فكان يسمى «قسم» وهي الأراضي العائدة للأشخاص، وتعتبر ملكاً شخصياً، وعليهم دفع الأعشار والرسوم وسائر الضرائب التي تفرض على الأرض المخصصة له كإقطاع[٢].

ولما لم يكن بوسع الدولة الإسلامية في بدايات قيامها دفع رواتب موظفيها المدنيين والعسكريين، لذا لجأت إلى اتباع وسيلة قضت بإقطاع قسم من أراضيها الزراعية إلى بعض الموظفين والمتنفذين والجند، مقابل خدمات يؤدونها للدولة، على أن منح هذه الأراضي ـ الإقطاع لم يكن يعني تمليكهم الأرض اي حق الرقبة، وإنما كان بمنزلة حق الاستثمار والاستغلال، يعطى لهم مع احتفاظ الدولة بحق جباية الأعشار والرسوم وسائر الضرائب المترتبة على الإقطاعات الممنوحة لهم. فكان أن تولى هؤلاء إدارة إقطاعاتهم بشكل مطلق لقاء فروض وواجبات تعهدوا بأدائها، في طليعتها جباية الضرائب وتأديتها في أوقاتها، واستعدادهم للقتال عند تعرض الدولة لأي اعتداء، وحفظ الأمن والنظام داخل حدود إقطاعاتهم[٣].

في العهد المملوكي، كانت تعيش في بلاد الشام عصبيات عشائرية إقطاعية، كالتركمان والأكراد والعرب، وتتداخل معها عصبيات دينية مذهبية، كالإسماعيلية والنصيرية والدروز والموارنة وغيرهم. هناك نوعان من نمط الإنتاج الإقطاعي اتخذ أولهما شكل الإقطاع الحكومي، والآخر شكل الإقطاع الطائفي. الأول تجسد

(٢) علي عبد العزيز الحسيني، تاريخ سوريا الاقتصادي، دمشق ١٣٤٢هـ. ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، ترجمه عن العثمانية عبد القادر أفندي الدنا، طبع في مطبعة جريدة بيروت سنة ١٣٠٨هـ، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

بأصحاب «التيمار والزعامت»، وكان مقتصراً على العسكريين بداية، ثم ما لبث أن تناوله الأغنياء وأصحاب الثروة العقارية عن طريق الالتزام[٤]. أما الثاني الإقطاع الطائفي وهو الأرسخ جذوراً من الإقطاع الحكومي، فقد عرفه جبل لبنان، وخصوصاً بعد أن استكمل البناء الإقطاعي جميع مقوماته في أوائل القرن الثامن عشر[٥].

بين معركتي مرج دابق ١٥١٦، وعين دارا ١٧١١، توضحت ملامح البناء المقاطعجي في الجبل اللبناني، وتحددت مراتبه بدءاً بوالي صيدا، وانتهاء بالفلاح المقيم على أرض المقاطعجي، مروراً بأصحاب العهدات وعائلاتهم، والأمير الحاكم الملتزم الأول عن الجباية، فكانوا يؤلفون قاعدة الإقطاع الطائفي الأساسية، والمحكومة بنمط الإنتاج الموصوف بالآسيوي الزراعي، وعماده الفلاحون المنتجون الحقيقيون الذين يعيش من جهدهم وعرقهم، سائر الفئات الحاكمة وما يلتصق بها من فطريات ابتداء من الشوباصي والخولي والناطور وغيرهم من الذين يراقبون عمل الفلاحين، وصولاً إلى الوالي العثماني، فالسلطان مروراً بجميع من سبق ذكرهم. فبين الأمير الحاكم والفلاح، قامت الأسر الحاكمة بدور الوسيط، فكان هؤلاء يتولون تحصيل الجباية بواسطة رجالهم وخولهم. ولما لم تكن تلك الضرائب والمعروفة باسم الميري محددة بحدودها الدنيا، فقد أطلق هؤلاء العنان لأطماعهم، وأنهكوا الأهالي بتحصيل الضرائب أضعافاً مضاعفة، فكانوا يحتفظون بالقسم الأكبر منها ينفقونه في بناء دورهم وقصورهم، وعلى أتباعهم ورجالهم، ويدفعون للأمير الحاكم ـ الملتزم ما فرضه عليهم من ميري وسواها[٦].

ـ امتيازات عائلية تفرزها معركة عين دارا (١٧١١):

أبقى العثمانيون بعد معركة مرج دابق (١٥١٦)، على التقسيمات الإدارية لبلاد الشام كما كانت عليه في عهد المماليك، مع تثبيت العصبيات البدوية والتركمانية والدرزية في مناطقهم، باستثناء إحلال المعنيين في حكم بلاد الأشواف مكان الأمراء التنوخيين عقاباً لهم على بقائهم موالين للمماليك في معركة مرج دابق. وفي سنة ١٦٦٠، أعاد العثمانيون النظر بالتقسيمات الإدارية لبلاد الشام، فأقاموا ولاية صيدا لمراقبة العصبيات المسلحة في جبل لبنان، خصوصاً بعد تمرد الأمير فخر الدين المعني الثاني (١٦٣٢ ـ ١٦٣٣) وعصيانه، وذلك بسلخ أجزاءمن أيالتي طرابلس ودمشق، وكانت مدينة صيدا مقراً لها. ثم نقل المقر من صيدا إلى مدينة عكا الفلسطينية، في عهد الوالي أحمد باشا الجزار لمناعة قلعتها[٧].

بعيد انتصار الأمير حيدر الشهابي في معركة عين دارا سنة ١٧١١، وقضائه على الحزب اليمني، عمد إلى مكافأة من ناصره في المعركة، فثبت آل أبي اللمع في مقاطعاتهم في المتن، وأضاف إليها عهدات جديدة ومنحهم لقب أمراء رغم أنهم أمراء قبل ذلك، وقربهم إليه بالمصاهرة. كما كافأ الشيخ قبلان القاضي شيخ مشايخ الأشواف بأن أقطعه إقليم جزين.

(٤) بولياك، الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ص ١٤٠ ـ ١٤٥.
(٥) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، دار المعارف بمصر ١٩٦٩، ص ٦١ ـ ٦٣.
(٦) أنظر بتوسع كتابنا مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، دراسة وثائقية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، دار بيسان، بيروت ٢٠٠٠، ص ١٧ ـ ١٨ و٢٩٩ ـ ٣٠٢.
(٧) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ص ٦١ ـ ٦٣.

والشيخ علي النكدي قرية الناعمة، وآل عماد العرقوب، كذلك أقطع جنبلاط عبد الملك قرى الجرد، ومحمد تلحوق وأخاه مقاطعة الغرب الفوقاني وشيخهما (أي أعطاهما لقب شيخ)، وأقامهما ضد الأمير يوسف الأرسلاني، بعد أن أضعفه بأن انتزع منه الغرب الفوقاني مبقياً له الغرب التحتاني فقط. أما خارج بلاد الأشواف، فقد جاء ترقي الأسر الحاكمة على مراحل، وكان أبرز الأسر المسيحية آل الخازن أصدقاء المعنيين والشهابيين، وهم من أقدم الأسر التي حكمت كسروان منذ سنة ١٦١٢، وآل حبيش حكام غزير منذ ١٦٨٠، وآل الضاهر أسياد الزاوية، وآل عازار في الكورة العليا، وآل الدحداح حكام الفتوح، وآل بو صعب حكام القويطع. في حين أن آل حمادة الشيعة انفردوا بحكم بلاد جبيل والمنيطرة، رغم أن الوثائق تثبت أن هؤلاء كانوا زعماء تلك المناطق قبل ذلك التاريخ، ولا علاقة للأمير حيدر بترقيتهم. وهكذا وبدءاً من أوائل القرن الثامن عشر، انتظمت خريطة العائلات الحاكمة للجبل اللبناني أولاً، وللبنان الكبير تالياً. فكانت عائلات جنبلاط وأرسلان وشهاب وأبي اللمع ونكد وتلحوق وعماد وعبد الملك والخازن والضاهر والعازار وحمادة[٨] وغيرهم، من الأسر التي حكمت لبنان في عصره الحديث ومثلته في مجالسه التمثيلية، واستمرت في حكمه بشكل أو بآخر حتى تاريخنا المعاصر، دون إغفال ترقي بعض الأسر الإسلامية والمسيحية سلم العمل السياسي، وخصوصاً في مناطق الجنوب والبقاع والشمال وبيروت بعيد قيام دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠. حتى أن بولياك يقدر أن ما يقارب عشر أراضي لبنان كانت بحوزة هذه الأسر الحاكمة كإقطاع خاص بها، وتحت تصرفها المباشر كأرزاق وعقارات ومزارع وعهدات، كان أغلبها موكولاً إلى وكلاء يديرون شؤونها، ويتصرفون بخيراتها على حساب الأغلبية الساحقة من السكان العاملين فيها[٩].

أما مقاطعات الجنوب اللبناني بلاد عاملة ومعظم سكانها من الشيعة الإمامية «الإثني عشرية»، فقد عرفت هذه البلاد في العصر الحديث باسم «بلاد بشارة» أو بلاد المتاولة، وكان يحكمها في القرن الثامن عشر مجموعة من العائلات الإقطاعية، فيتولى كل منها إدارة إحدى مقاطعاتها، ويقيم فيها مع أتباعه المزارعين الذين يتعهدون أرض المقاطعة لحسابه. وكان هؤلاء المشايخ ينتمون إلى ثلاث عائلات إقطاعية، كانت السيادة الأولى لها في جبل عامل وهم: آل علي الصغير حكام بلاد بشارة، وبنو صعب (الصعيبية) في مقاطعة الشقيف، وبنو منكر في إقليمي الشومر والتفاح. وكان هؤلاء يجمعون الميري والأموال الضريبية ومقدارها نحو ٢٠٠ كيس[١٠] ويؤدونها إلى والي صيدا عن طريق أعلى شيخ منهم ويدعى «شيخ المشايخ» ويقيم في قلعة تبنين أمنع مواقع هذه البلاد[١١]. وحتى بداية عهد الانتداب، كانت العائلات التي تحكم بلاد جبل عامل، أكثرها من السلالات التي حكمت هذا الجبل منذ بدايات الحكم المعني وكان أبرزها: آل الأسعد وآل الزين وغيرهما.

(٨) مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١، معهد الإنماء العربي ١٩٨٠ ـ ص ٧٤ ـ ٩٥.

(٩) بولياك، الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ص ١٥٥ ـ ١٥٩.

(١٠) الكيس يساوي ٥٠٠ قرش.

(١١) الشيخ محمد تقي الفقيه، جبل عامل في التاريخ، دار الأضواء، بيروت ١٩٨٦، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧. أيضاً: محسن الأمين، خطط جبل عامل، مطبعة الإنصاف، بيروت ١٩٦١، ص ١١٠ ـ ١١١.

ـ نظام المتصرفية نواة قيام الدولة اللبنانية:

ظل نظام الالتزام الضريبي وعماده الأسر الحاكمة قائماً وعلى وتيرة واحدة، حتى الغزو المصري لبلاد الشام عام ١٨٣١. وما لبثت الإدارة المصرية المتأثرة بالتطور الغربي وخصوصاً الفرنسي، ان أوجدت تبدلاً نوعياً في طريقة الجباية، فاعتبره البعض بداية لضرب النظام القديم القائم على الالتزام الضريبي مقدمة لإلغائه، والانتقال إلى نظم اقتصادية ـ اجتماعية أكثر تقدماً وعدالة، عبر ما أقدمت عليه حكومة محمد علي باشا من حل للقوى العسكرية الإقطاعية في بلاد الشام، وحرمان الأسر الحاكمة من صلاحية الالتزام الضريبي والجباية، وقيام الحكومة بنفسها بجباية الضرائب مباشرة بواسطة موظفين رسميين شكلوا بديلاً عن طبقة المشايخ والأعيان الملتزمين وأزلامهم المكلفين بالجباية[١٢].

فبعد الحرب الأهلية التي عرفها جبل لبنان سنة ١٨٦٠، وقيام نظام جديد عرف بنظام المتصرفية، بدأت مرحلة جديدة من الحياة السياسية في «لبنان الصغير». وقد شكل هذا النظام الذي جاء بتوافق دولي أوروبي ـ عثماني، نقلة نوعية في إرساء مفاهيم جديدة أكثر تطوراً لطبيعة العلاقات بين السكان، وخصوصاً الطوائف التي يتكون منها الشعب اللبناني آنذاك. ولا يخفى ما كان للدور الأوروبي من تأثير على المجتمع اللبناني، دون أن نغفل سلبياته في تأجيج الصراع الطائفي بين السكان، عند اختلاف المصالح الدولية، وأطماعها في السيطرة ومدّ النفوذ، وإيجابياته عند تقاسم المصالح وقيام التحالفات الودية فيما بينها. وقد جاء هذا النظام ليضع حداً للصراع بين الطوائف اللبنانية، كما جاء نتيجة توافق فيما بينها لجهة المحافظة على الستاتيكو الدولي، الذي حال دون تقاسم أراضي السلطنة العثمانية، بحجة أنها عامل استقرار وتوازن بين الدول الطامحة فيها وخصوصاً روسيا وفرنسا وبريطانيا.

لقد استطاع النظام الجديد الذي وضع سنة ١٨٦١، أن يستوعب من خلال الأطر الإدارية، الوظائف والمهام التي سبق وشكلت غالبية النظام القديم، عبر وظائف جديدة قوامها أعضاء مجلس الإدارة والقائمقامين والمديرين والقضاة وشيوخ الصلح وجهاز الجندرمة. ومن خلال هذه الوظائف تم استيعاب هؤلاء المشايخ والأمراء، فأقبلوا عليها كمصدر تعويض عن خسائرهم للريع الضريبي والمالي، بعد إلغاء وظيفتهم كجباة في النظام المقاطعجي، وكل الامتيازات العائدة لهم حسب نص المادة الخامسة من النظام الأساسي لجبل لبنان. وقد وجدت غالبية المتضررين من فقدانهم لوظائفهم التقليدية، خير وسيلة للتعويض، فأقبلوا على الانخراط في الوظائف الرسمية المستحدثة ـ قائمقام القضاء أو مدير الناحية أو شيخ صلح أو ضابط ـ فوجدوا فيها استمراراً لوظيفتهم القديمة، أقله كتعويض شرف عن تلك التي كانوا يمارسونها سابقاً بإشراف «الأمير الكبير الحاكم»، ولكن في وضعيتهم الجديدة أصبحوا تحت إشراف المتصرف[١٣]. وهذا ما سمح للعصبيات العائلية القديمة، أن تستمر متحورة إلى وظيفة إدارية جديدة، فتحافظ من خلال وظيفتها على وضعية تمكنها من حفظ موقعها في السلم الطبقي الاجتماعي، وخصوصاً في

(١٢) بولياك، الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(١٣) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، منشورات بحسون الثقافية، بيروت ١٩٨٦، ص ٦٩ ـ ٧٠.

موقع الزعامة، سواء على صعيد العهدة التي كانت تحكمها، أم الطائفة أو المذهب الذي تنتمي إليه.

لقد شكل النظام الجديد حقلاً فسيحاً للتنافس بين القوى التقليدية المختلفة، إن على صعيد الوظائف العليا، أم الوظائف الأخرى الأقل أهمية. وما أن مارس داوود باشا وظيفته كمتصرف على جبل لبنان، حتى بادر إلى تعيين كل من «مجيد شهاب وحسن شهاب وعبدالله أبي اللمع وملحم أرسلان وقيس شهاب» في وظيفة قائمقام. كذلك لا نرى طوال عهد المتصرفية في وظيفة «مدير ناحية» إلا أسماء عائلات: شهاب، أبي اللمع، مزهر، جنبلاط، عبيد، عبد الملك، أرسلان، نكد، تلحوق، عازار، خازن، حبيش، الدحداح» وكلها وحسب الإحصاء الذي أجراه الدكتور توفيق توما على لوائح القائمقامين والمديرين بين سنتي ١٨٦٤ و١٩١٤، فيتبين أن هناك ٣٧ قائمقاماً بينهم ٢٣ ينتمون إلى عائلات تقليدية ـ أغلبها مقاطعجية ـ و١٤ من أصول بورجوازية ريفية صاعدة، كذلك ٢٦٠ مديراً ينتمون إلى عائلات تقليدية و٧٧ من أصول طبقية ناشئة(١٤).

أما على صعيد مجلس الإدارة الذي كان بمثابة مجلس تمثيلي، خصوصاً لناحيتي الطائفية والملكية العقارية، فقد كان يتم في بادئ الأمر على طريقة التعيين من قِبل المتصرف، لا على أساس انتخابي، لذلك فإن معظم أعضائه كانوا يعيّنون من الفئات الاجتماعية الصاعدة اقتصادياً وخصوصاً الموارنة منهم. وقد أدّى الأكليروس الماروني دوراً مهماً في اختيار هؤلاء وتعيينهم. وعندما اتبعت طريقة الانتخاب لاحقاً لا سيما في عهد رستم باشا وما تلاه، تحوّل مجلس الإدارة إلى حلبة صراع بين المتصرف والبطريركية المارونية، وكانت غالبية أعضاء مجلس الإدارة الموارنة من الأغنياء الجدد، كما كانوا أدوات الابتزاز من بعض حكام الجبل من المتصرفين(١٥).

وعلى خط آخر موازٍ للإدارة، قامت ضابطية جبل لبنان، كمؤسسة تحمي عناصرها رجال السياسة والعاملين في شتى المجالات الأمنية وحتى الدينية منها. وقد قارب عديدها نحو الألفي عنصر شُكلوا من مختلف الطوائف والمذاهب. وكانت غالبية الضباط والأفراد من الطائفة المارونية الأكثر عدداً في الجبل. وقد ورث رجال الدرك دور «أزلام» المشايخ (خولية) الذين كانوا يتولون حراستهم أو يكلفون بجباية الضرائب من الفلاحين، ويقومون بالإشراف على الأملاك التي يستثمرها الإقطاعي مباشرة لحسابه الخاص. وقد شكّل هؤلاء رجال سلطة جديدة، وتداخلت فيها مجمل العلاقات العائلية التي عكست تراتبيتها داخل تراتبية الإدارة المتصرفية(١٦).

ـ الأسر الحاكمة: مضمون بحلة جديدة

بانتهاء حكم الإمارة بوجهيها المعني والشهابي، وقيام نظام القائمقاميتين ولاحقاً المتصرفية، اتخذ صراع العائلات الحاكمة وجهاً مختلفاً. فبعد أن كان صراعاً على الريع العقاري، والفائض الإنتاجي الذي يتحقق من خلال الملكيات العقارية الواسعة التي تمتلكها

(١٤) Toufic Touma, Paysans et Institutions Féodales chez les Druses et les Maronites du Liban du XVII Siècle à 1914 - T.2 Beyrouth 1971 - 1972, p.225 - 338.

(١٥) وجيه كوثراني، مرجع سابق، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٦) مسعود يونس، الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان الحكم العثماني، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ١٩٨٢. أيضاً وجيه كوثراني، مرجع سابق، ص ٧٦.

الأسر الحاكمة، وما ينتج عن ذلك من صراعات دموية وفتن ودسائس وتصفيات ذات منحى طبقي أحياناً، وطائفي أحياناً أخرى، طالت مختلف هذه الأسر، وصبغت تاريخها بلوثة الدم، حتى أنه لم تنج أي عائلة حاكمة من هذه اللوثة، وذلك بهدف إما الاستئثار بالفائض الإنتاجي، أم الاستيلاء على ممتلكات العصبيات المناوئة بعضها للبعض الآخر، إلا أنه مع قيام النظام الجديد بعد سنة ١٨٦١، اتخذ الصراع منحى آخر، وأصبحت حلبته مختلفة عما كان قبل ذلك التاريخ، خصوصاً وأن رقابة دولية فرضها النظام الأساسي، من خلال قناصل الدول الأوروبية، الذين كانوا يفرضون وصايتهم وسياستهم ليس على الزعماء المحليين فقط، وإنما على عمال الدولة العثمانية نفسها، بمن فيهم الوالي وإدارته وسائر العمال المولجين بشؤون الجبل اللبناني. وإن المتصرفية ككيان، جعلها النظام الأساسي، وهو بمثابة «دستور»، ترتبط مباشرة بالباب العالي حسبما نصت عليه المادة الأولى من هذا النظام[١٧].

ترسخت الملكيات العقارية الكبيرة في نهاية القرن التاسع عشر. وكانت الغالبية الساحقة من كبار الملاكين ليس في جبل لبنان فحسب، وإنما في لبنان الكبير وسوريا. وشمل ذلك أيضاً الملكيات الأميرية للدولة على حساب صغار الملاكين. حتى أن كبار الملاكين وباعتراف الفرنسيين، كانوا يجهلون مساحة الملكيات التي بحوزتهم، كما كانوا قبل الحرب العالمية الأولى. وقد جاءت المساحة ـ أو الطابو العثماني ـ لتثبت بشكل قانوني وشرعي تلك الملكيات الكبيرة باسم مقاطعجيي الأمس، فكان لهم والحالة هذه زعامة مزدوجة. فالإقطاعي من جهة هو زعيم الإقطاعة التي يسيطر عليها، كونه يملك مساحات شاسعة من الأرض، ويسيطر على اليد العاملة فيها، ومن جهة أخرى هو زعيم سياسي يمثل منطقته في النظام السياسي والإدارة المركزية في بيروت كونه نائباً يمثل الأمة، أو وزيراً في الحكومة أو موظفاً كبيراً فيها. وقد أدى هؤلاء بالمقابل خدمات جلى للسلطة المنتدبة، فكانوا أدواتها التي توسلتها للسيطرة، وترسيخ نفوذها وهيبتها، فضلاً عن الأعوان والمحاسيب الذين انخرطوا في أجهزة الدولة من قضاة وضباط وكبار إداريين وغيرهم[١٨].

إن الأسر والعائلات المتدرجة من عصبيات عشائرية وقبلية التي حكمت لبنان منذ إعلانه كبيراً حتى نهاية القرن العشرين، إما جاءت من خلفية مقاطعجية أساسها الملكية العقارية الواسعة التي آلت إليها من إنعامات السلطان العثماني، أو هبات الولاة، أم من الرساميل المالية التي راكمتها نتيجة الزراعة والتجارة والأعمال الحرة، فكونت من خلالها طبقة بورجوازية صاعدة ما لبثت أن انخرطت في السياسة وصولاً إلى أعلى مراتبها، وخصوصاً الوزارية منها أو التمثيلية النيابية. وإذا كان الفائض المالي المتراكم يؤدي إلى الوصول إلى السلطة، فإن العكس هو صحيح أيضاً. فالسلطة في البلاد المشرقية تكون غالباً مصدراً لجمع الثروة أو مضاعفتها نظراً إلى لفساد الذي يرافقها، وعدم تطبيق آليات الرقابة والمحاسبة على الحكام والمسؤولين الذين راكموا ثروات مالية وعقارية ضخمة، رغم وجود تشريعات

(١٧) راجع نص المادة الأولى لنظام جبل لبنان الأساسي لدى: لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧، ص ١٦.

(١٨) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٠٨ ـ ٢١١.

قانونية لو طبقت لاستطاعت الدولة من خلالها استعادة الكثير من الأموال المسروقة من مدخرات المواطنين، أو المنهوبة من خزينتها العامة، وإما تكون نتيجة أعمال رأسمالية أو تجارية، لا تخلو من فساد أو شبهة فساد، تغطيها سلطات حاكمة تستفيد منها بشكل أو بآخر.

ـ نماذج الأسر الحاكمة: أصولها وأبرز شخصياتها النيابية

آل أبي اللمع[١٩]

ينتسب آل أبي اللمع إلى التجمع القبلي التنوخي، ومنها قبيلة فوارس العربية العريقة. جاؤوا إلى بلاد الشام من البحرين، ومنها رحلوا إلى الحيرة ثم إلى معرة النعمان فشمال سوريا. ثم قدموا إلى وادي التيم والمتن واستقروا فيهما. وفي بلدة كفرسلوان في أعالي المتن لمع جدهم، وعرف أولاده من بعده ببيت ابي اللمع. وهم والأرسلانيون من الأرومة القبلية ذاتها.

كان اللمعيون في الأساس من القبائل العربية الوثنية، ثم تقبّلوا الدين المسيحي في القرن الخامس، وبعدها أسلموا في العصر العباسي. وفي فترة الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، اعتنقوا مسلك التوحيد الدرزي، وكانوا من أركانه، ثم تنصّروا لاحقاً لأسباب سياسية وتبشيرية وثقافية، وكان آخرهم من الدروز الست زهر أبي اللمع، صاحبة الوقفية الشهيرة.

لمع نجم اللمعيين بعد معركة عين دارا سنة ١٧١١، وثبت الأمير حيدر الشهابي لقبهم، وأمّرهم على منطقة المتن بكاملها ابتداءً من راس المتن ـ كفرسلوان امتداداً إلى صليما وحمانا وفالوغا وصولاً إلى قرنايل وبسكنتا، ومن المتين وصولاً إلى الساحل. فكانوا يحكمون تلك المنطقة ويجبون ضرائبها وسائر الرسوم المفروضة عليها. كما كانت لهم الأملاك الواسعة في سهل البقاع.

تنامى نفوذ اللمعيين فترة الحكم الشهابي، وترقوا في الحكم، من حكم قرية إلى حكم مقاطعة ثم إلى منطقة، في فترة القائمقاميتين ١٨٤٢ ـ ١٨٦١ حكموا القائمقامية النصرانية حسب أصول الإقطاع في لبنان. فكان منهم الأمراء حيدر اسماعيل، وبشير أحمد، وبشير عساف، كما أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية والدينية والإدارية والعسكرية.

تمثّل آل أبي اللمع في المجلس النيابي بثلاث شخصيات ابتداء من سنة ١٩٣٦[٢٠].

ـ **خليل أبي اللمع:** عيّن سنة ١٩٣٦ نائباً عن جبل لبنان خلفاً للرئيس إميل إده الذي انتخب رئيساً للجمهورية، وأعيد انتخابه سنة ١٩٣٧، كما عيّن وزيراً للمالية والبريد والبرق سنة ١٩٣٧ في حكومة الرئيس خير الدين الأحدب، ووزيراً للتربية الوطنية والصحة والإسعاف في تموز سنة ١٩٣٧ في حكومة الرئيس خير الدين الأحدب، وهو بذلك أول وزير خارجية، وأول وزير دفاع في لبنان.

ـ **رئيف أبي اللمع:** انتخب نائباً عن بيروت، في دورة سنة ١٩٤٧، كما عيّن وزيراً للصحة والإسعاف العام سنة ١٩٤٩، في حكومة الرئيس رياض الصلح، ثم وزيراً للتربية بعد تعديل الحكومة عينها في تشرين الأول من ذات السنة.

(١٩) الأب انطوان ضو: تاريخ الأمراء اللمعيين، بيروت ١٩٩٠.

(٢٠) المعجم النيابي اللبناني، عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، الطبعة الثالثة ٢٠٢٣. سنشير لاحقاً إلى هذا المصدر باسم «المعجم النيابي اللبناني» منعاً للتكرار.

ـ **إدي أبي اللمع:** انتخب نائباً عن دائرة جبل لبنان الثانية، قضاء المتن، في دورة سنة ٢٠١٨.

آل أرسلان[٢١]

يعود الأرسلانيون بنسبهم إلى العشيرة اللخمية التنوخية التي تعود بجذورها وأرومتها إلى الملوك المناذرة، حكام الحيرة في العراق في القرون الثالث والرابع والخامس قبل الإسلام. وبسقوط مملكتهم نزحوا نحو معرة النعمان وأقاموا فيها مدة. وعندما قدم أبو جعفر المنصور إلى دمشق عام ٧٥٨م، قدم إليه الأمير منذر والأمير أرسلان، فأحسن استقبالهما وكرمهما وكلفهما بالنزول إلى جبال بيروت لحماية السواحل والمثاغرة فيها، وأقطعهما إقطاعات كبيرة. وفي السنة التالية سار الأميران بعشائرهما إلى وادي التيم أولاً ثم إلى السواحل واستوطنوا في حصن سرحمول وسن الفيل وطردلا وعبيه وخلدة. فعمروا جبال بيروت الخالية، والسهول الساحلية، وتحضروا وأقاموا اول إمارة عربية إسلامية في جبل لبنان، وفي المناطق الغربية من بلاد الشام، وهي الإمارة التنوخية التي استمرت حاكمة نحو ثمانية قرون، وانتهت سنة ١٥١٦ مع الفتح العثماني لبلاد الشام، فخلفتها الإمارة المعنية.

لعب الأمراء الأرسلانيون دوراً مهماً في فترة الإمارتين المعنية والشهابية، وكان لهم إقطاعات واسعة في منطقة الغرب. وبعد معركة عين دارا، وبسبب ميل الأمير يوسف أرسلان إلى الحزب اليمني، نزع الأمير حيدر منه الغرب الأعلى، وأعطاه لآل تلحوق، كما نزع منه الناعمة وأعطاها لآل نكد.

شارك الأرسلانيون إلى جانب العرب في الحروب الصليبية، واستشهد العشرات من أمرائهم. وعندما نشأت الحزبية اليزبكية والجنبلاطية، لزمت الأسرة الأرسلانية الحياد، على اعتبار أنها فوق الحزبية. إلا أن تعاطفاً كان ظاهراً للأسرة الجنبلاطية خصوصاً للشيخ بشير جنبلاط. وعند قيام نظام القائمقاميين سنة ١٨٤٢، أصبح الأرسلانيون حكاماً على القائمقامية الدرزية، فتولاها الأمراء أحمد أرسلان ثم شقيقه أمين، ثم ابنه محمد، وذلك بين سنتي ١٨٤٢ ـ ١٨٦٠.

أنجبت الأسرة الأرسلانية العديد من الشخصيات السياسية والفكرية والدبلوماسية.

تمثّل الإرسلانيون في المجالس النيابية بثماني شخصيات ابتداء من سنة ١٩١٥ وهم[٢٢]:

ـ **توفيق أرسلان:** عيّن سنة ١٩٢١ عضواً في اللجنة الإدارية، ثم انتخب لاحقاً عضواً في مجلس سنة ١٩٢٩.

ـ **سامي أرسلان:** عيّنه جمال باشا سنة ١٩١٥، عضواً عن الشوف في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان. وفي سنة ١٩٢٦ عيّنه المفوض السامي الفرنسي عضواً في مجلس الشيوخ، وبعد إلغاء مجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧ أصبح عضواً في مجلس النواب.

ـ **طلال أرسلان:** عيّن نائباً عن قضاء عاليه سنة ١٩٩١، ثم انتخب في دورات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٩ و٢٠١٨. كما عيّن وزيراً في ست وزارات.

ـ **فؤاد أرسلان:** انتخب نائباً عن جبل لبنان في دورتي ١٩٢٢ و١٩٢٥.

ـ **مجيد أرسلان:** انتخب نائباً عن جبل

(٢١) السجل الإرسلاني، تحقيق محمد خليل الباشا ورياض غنام، دار نوفل ١٩٩٩.
(٢٢) المعجم النيابي اللبناني.

لبنان سنة ١٩٣١ بعد وفاة والده. وأعيد انتخابه في دورات ١٩٣٤ و١٩٣٧ و١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١ و١٩٥٣ و١٩٥٧ و١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢ حتى تاريخ وفاته ١٩٨٣. كما عيّن وزيراً في ٢٧ وزارة.

- **محمد أرسلان:** عيّن عضواً في مجلس المبعوثان عن لواء اللاذقية التابع لولاية بيروت سنة ١٩٠٨.

- **شكيب أرسلان:** انتخب نائباً في مجلس المبعوثان عن بلاد حوران سنة ١٩١٣.

- **عادل أرسلان:** عيّن نائباً في مجلس المبعوثان عن جبل لبنان سنة ١٩١٦، وظلّ فيه حتى سنة ١٩١٨.

آل جنبلاط[٢٣]

هي من الأسر المقاطعجية الحاكمة في الجبل اللبناني. الاختلف المؤرخون في أصولها، فمنهم من اعتبرها من الأكراد، وبعضهم اعتبرها من عرب بني عباس، الذين حكموا بلاد الأكراد وجدهم الأعلى يدعى عرب شاه ويلقب بابن عربو باللغة الكردية. في حين اعتبر بعضهم أن نسبهم يرقى إلى الأمراء التنوخيين. ورغم أن إشكالية النسب الجنبلاطي لا تزال مسألة غير محسومة، إلا ان الأكثر شيوعاً وترجيحاً وإقراراً من قبل أعيان الأسرة، أنهم يعودون إلى السلالة الجانبلادية التي حكمت بلاد كلس، في شمال سوريا. وبعد هزيمة آخر حكامهم علي باشا جانبلاد، تفرقت الأسرة خوفاً من القتل ولجأ بعضها إلى بلاد الأشواف في فترة حكم الإمارة المعنية. ومن ذرية جنبلاط بن سعيد بدأ تاريخ هذه الأسرة في لبنان، وأصبحت تعرف بآل جنبلاط.

أنجبت أسرة جنبلاط العديد من الشخصيات التي حكمت في بلاد الأشواف، ابتداء من علي وهو المؤسس الحقيقي للأسرة الجنبلاطية، في لبنان. وكان أبرزهم بشير (عمود السما) وسعيد وكمال ووليد. كما توسعت الإقطاعات التي حكموها وخصوصاً في عهود علي وبشير وسعيد، فشملت المقاطعات السبع في جبل لبنان وخارجه وهي: إقليم الخروب وإقليم التفاح وإقليم جزين وجبل الريحان والشوف البياضي (قرى غربي البقاع) فضلاً عن الشوفين الحيثي والسويجاني.

أنجبت الأسرة الجنبلاطية العديد من الشخصيات السياسية وألإدارية والفكرية. وترأس زعماؤها ما يعرف بالغرضية الجنبلاطية، منذ نشأتها في القرن الثامن عشر. كما أسس وترأس كمال جنبلاط أولاً ثم خلفه ابنه وليد ثم تيمور زعامة الحزب التقدمي الاشتراكي، ولا يزال حتى تاريخه.

تمثّل الجنبلاطيون في المجلس النيابي بثماني شخصيات ابتداء من سنة ١٩٠٨ وهم حسب التسلسل الأبجدي على الشكل التالي[٢٤]:

- **تيمور جنبلاط:** انتخب نائباً عن دائرة جبل لبنان قضاء الشوف في دورتي ٢٠١٨ و٢٠٢٢.

- **حكمت جنبلاط:** انتخب نائباً عن جبل لبنان دائرة الشوف في دورتي ١٩٣٤ و١٩٣٧، كما عيّن وزيراً في خمس وزارات منها: الزراعة والبرق والبريد والدفاع الوطني والصحة العامة.

- **شكيب جنبلاط:** انتخب عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان سنة ١٨٩٩، وأعيد انتخابه سنة ١٩٠٢ و١٩٠٥ و١٩٠٧.

- **رشيد جنبلاط:** عيّن عضواً عن الشوف

(٢٣) للتوسع راجع كتبنا الثلاثة: علي وبشير وسعيد جنبلاط. أيضاً: محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج١، ص ٣١٨.
(٢٤) المعجم النيابي اللبناني.

في اللجنة الإدارية سنة ١٩٢٠، ثم انتخب نائباً عن جبل لبنان في دورات ١٩٢٢ و١٩٢٩ و١٩٣٧.

ـ **كمال جنبلاط:** انتخب نائباً في دورات: ١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١ و١٩٥٣ و١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢. كما عيّن وزيراً في ست وزارات منها: الاقتصاد الوطني والزراعة والتربية الوطنية والأشغال العامة، والبرق والبريد والهاتف والداخلية.

ـ **مجيد جنبلاط:** عيّنه جمال باشا، عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان سنة ١٩١٥.

ـ **محمود جنبلاط:** انتخب عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان سنة ١٩٠٨ و١٩١١ و١٩١٣.

ـ **وليد جنبلاط:** عيّن نائباً عن قضاء الشوف سنة ١٩٩١. ثم انتخب في دورات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩. ثم تخلى عن مقعده سنة ٢٠١٨ لمصلحة ابنه تيمور.

عيّن وزيراً في سبع وزارات منها: الأشغال العامة، المهجرين، ووزير دولة.

آل الأسعد[٢٥]

أسرة تولّت في العهد الإقطاعي حكم بلاد بشارة لفترة طويلة. سميت باسم أحد جدودها وكان يُدعى اسعد، وكانت تعرف قبل ذلك بآل علي الصغير. وأصلها كما يروي أحد أئمتهم من عرب عنزه من بني سالم المعروفين بالسوالمة. قدم جدهم الأعلى من البادية إلى جبل عامل وتحضر واتصل بالحكام وحارب معهم وصارت له عندهم مكانة انتهت به إلى الإمارة.

كان لأسرة علي الصغير شأن كبير في العهد الإقطاعي حيث حكموا بلاد بشارة حكماً إقطاعياً وكانت لهم صولات من الحروب مع الولاة العثمانيين ومع حكام الإقطاعات المجاورة.

مثّل أسرة الأسعد العديد من الشخصيات في المجلس النيابي ابتداءً من سنة ١٩٠٨ حتى سنة ١٩٩٦[٢٦].

ـ **أحمد الأسعد**: انتخب نائباً عن الجنوب في دورات سنة ١٩٣٧ و١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١ و١٩٥٣ و١٩٦٠. كما عيّن وزيراً في ست وزارات منها: الصحة والإسعاف العام، والبرق والبريد والهاتف، والزراعة والأشغال العامة، والدفاع الوطني. وانتخب رئيساً لمجلس النواب سنة ١٩٥١ و١٩٥٢ و١٩٥٣.

ـ **سعيد الأسعد:** انتخب نائباً عن محافظة الجنوب قضاءي مرجعيون ـ حاصبيا، في دورة سنة ١٩٩٢.

ـ **عبد اللطيف الأسعد:** انتخب نائباً عن الجنوب سنة ١٩٢٥ (المجلس التمثيلي)، وفي دورة سنة ١٩٢٩.

ـ **علي نصرت الأسعد:** انتخب نائباً عن الجنوب سنة ١٩٢٩. كما عيّن وزيراً للزراعة في حكومة الرئيس أوغست باشا أديب، فكان أول وزير شيعي في أول حكومة لبنانية.

ـ **كامل الأسعد:** انتخب نائباً عن الجنوب في دورات ١٩٥٣ و١٩٥٧، و١٩٦١ خلفاً لوالده، و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢. عيّن وزيراً للتربية سنة ١٩٦٢ في حكومة الرئيس رشيد كرامي، ووزيراً للصحة والموارد المائية والكهربائية سنة ١٩٦٦ في حكومة الرئيس عبدالله اليافي. كما انتخب رئيساً للمجلس النيابي في سنوات ١٩٦٤ و١٩٦٨ وبين سنتي

(٢٥) أحمد أبو سعد، مرجع سابق، ص ٩٦.
(٢٦) المعجم النيابي اللبناني.

١٩٧٠ حتى ١٩٨٤.

ـ **كامل خليل الأسعد:** عيّن عضواً في مجلس المبعوثان عن ولاية بيروت، لثلاث مرات في سنوات ١٩٠٨ و١٩١٣ و١٩١٤.

آل حمادة (الشيعة)[٢٧]

هي من الأسر العريقة التي حكمت في جبل لبنان. تعود بجذورها إلى قبيلة مذحج اليمنية. نزحت عن اليمن بعد خراب سد مأرب إلى بلدة بخارى في بلاد الأهواز في إيران. ومنها نزحوا إلى بلاد كسروان التي كانت تحت حكم آل سيفا وآل عساف. ولما ضعف هؤلاء نتيجة صراعاتهم المستمرة حلّوا مكانهم وامتد إقطاعهم ليشمل قسماً من كسروان وبلاد جبيل والبترون وغيرها. وبعض أراضي من جرود كسروان والفتوح والمنيطرة وجبيل وجبة بشري، كانت لا تزال مسجلة باسمهم في الطابو العثماني سنة ١٨٩٨.

عرف آل حمادة بعصيانهم الدائم على السلطة العثمانية فكانوا موضع ملاحقتهم واضطهادهم. لذلك انكفؤوا عن مناطقهم باتجاه المقلب الآخر من سهل البقاع وتركز وجودهم في الهرمل.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية والوطنية وكان منها في الندوة النيابية[٢٨]:

ـ **إيهاب حمادة**: انتخب نائباً عن دائرة البقاع الهرمل في دورتي ٢٠١٨ و٢٠٢٢.

ـ **صبري حمادة:** انتخب نائباً بعد تكبير سنه في جميع الدورات التي جرت ابتداءً من سنة ١٩٢٥ إلى دورة سنة ١٩٧٢. كما عيّن وزيراً في أربع وزارات منها: الأشغال العامة، والداخلية، والزراعة. كما انتخب رئيساً لمجلس النواب لسنوات متقطعة ابتداء من سنة ١٩٤٣ حتى ١٩٧٠ فأمضى في رئاسة المجلس نحو سبع عشرة سنة.

ـ **فضل الله حماده:** انتخب نائباً عن البقاع، في دورة سنة ١٩٥١.

ـ **عباس حماده:** عيّنه المتصرف داوود باشا عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، سنة ١٨٦٣.

آل حمادة (الدروز)[٢٩]

هم من طبقة المشايخ، تضاربت آراء المؤرخين في أصولهم. فقال بعضهم إنهم جاؤوا من شمال سوريا، ونزلوا في طرابلس ثم رحلوا عنها إلى وادي التيم. ثم جاؤوا إلى بعقلين ودير القمر في أواخر القرن الرابع عشر. وقال البعض الآخر ان آل حمادة ينتسبون إلى قبيلة شيبان، وجاؤوا مع التنوخيين إلى معرة النعمان ومنها إلى لبنان. في حين أوردت السيدة نور حمادة نقلاً عن مخطوط قديم، أنهم ينتسبون إلى آل شويزان القبيلة العربية التي قدمت إلى جبل لبنان في القرن التاسع الميلادي. ومجمل هذه الآراء أن آل حماده جاءوا من شمال سوريا وأنهم عرب. وكان لهم دور سياسي في تاريخ لبنان الحديث. وكان لهم إقطاعات في بعقلين وإقليم الخروب زمن الأمير بشير الشهابي، وزعيم آل حمادة الشيخ حسين. وقد أنجبت هذه الأسرة منذ القدم عدداً كبيراً

(٢٧) أحمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، دار نوفل، ١٩٩٧، ص ٤١ ـ ٤٥.

(٢٨) المعجم النيابي اللبناني.

(٢٩) محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، إصدار المركز الوطني للمعلومات والدراسات، ١٩٩٠، ج١، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥.
أيضاً: أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، دار العلم للملايين، بيروت طبعة ٢٠٠٣، ص ٢٨٨.

من الأعيان في مجالات السياسة والعلم والدين، وكان منهم مشايخ عقل وقادة حرب وتمثلوا في المجلس النيابي[٣٠].

ـ **حمد حمادة:** عيّن عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، عن قضاء الشوف سنة ١٨٨٥ وأعيد انتخابه في سنوات ١٨٩٧ و١٨٩٩ و١٩٠٢ و١٩٠٣.

ـ **سليم حمادة:** عيّن عضواً في مجلس إدارة جبل لبنان، عن قضاء الشوف سنة ١٩١٥.

ـ **قحطان حمادة:** انتخب نائباً عن قضاء الشوف في دورة سنة ١٩٥٧.

ـ **قويدر حمادة:** اسمه الأساسي عبد القادر، انتخب عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، عن قضاء الشوف سنة ١٨٧٥، وأعيد انتخابه سنة ١٨٧٩.

ـ **مروان حمادة:** عيّن نائباً عن قضاء الشوف سنة ١٩٩١، ثم انتخب عن القضاء عينه في دورات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٨ و٢٠٢٢. كما عيّن وزيراً في تسع وزارات تولى في خلالها وزارات: السياحة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، المهجرين، الاتصالات، التربية والتعليم العالي.

آل عبدالله[٣١]

رغم اختلاف الآراء بشأن آل عبدالله، فإن السجل الأرسلاني يبقى الأوثق والأكثر صحة بين الآراء. فالتنوخيون الذين قدموا بأمر الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور سنة ٧٥٩م من معرة النعمان إلى السواحل الشامية، كانوا بقيادة الأمراء: المنذر بن مالك، وأرسلان بن مالك، وعبدالله بن النعمان بن مالك. وإلى هذا الأخير ينسب آل عبدالله. كما تنسب ذرية أرسلان إلى أرسلان بن مالك، وذرية فوارس إلى فوارس بن عبدالملك بن مالك، أي أن بني أرسلان وبني عبدالله وبني فوارس غصون ثلاث لدوحة واحدة تنطلق من جدها مالك بن بركات بن المنذر بن عمرو بن عون بن الملك النعمان الملقب بالمغرور.

كان لكل من الأمراء وذرياتهم إقطاعات وعهدات في الجبل اللبناني، ومنه تفرقت ذراريهم في مناطق أخرى. فآل عبدالله من المسلمين الشيعة يرجع نسبهم إلى عبدالله التنوخي، وما يزال البعض منهم مسجلاً في جدول الإحصاء القديم باسم التنوخي وإنهم جاؤوا بلدة الخيام في القرن السادس عشر واتخذوها وطناً لهم. وكان أول من جاء منهم موسى بن علم الدين التنوخي وبصحبته ولده عبدالله الذي أورث الأسرة اسمه. أما آل عبدالله السنّة، فهؤلاء أصل أسرتهم من الزبداني، استوطنوا كفرشوبا ومنهم من سكن شحيم في إقليم الخروب.

أنجبت أسرة عبدالله العديد من الشخصيات السياسية والعلمية والدينية، وتمثلت في المجلس النيابي بست شخصيات، خمس منها من بلدة الخيام.

ـ **ابراهيم العبدالله:** انتخب نائباً عن قضاءي مرجعيون ـ حاصبيا، في دورة سنة ١٩٦٠.

ـ **حسين العبدالله:** انتخب نائباً عن الجنوب في دورة سنة ١٩٥١، كما عيّن وزيراً للبريد والبرق والأنباء سنة ١٩٥٢، في حكومة الرئيس سامي الصلح.

ـ **علي ابراهيم العبدالله:** عيّن نائباً عن

(٣٠) المعجم النيابي اللبناني.

(٣١) السجل الأرسلاني، ص ٩٨ ـ ١٠٠. أيضاً: أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ٦٥٠ ـ ٦٥٢.

الجنوب سنة ١٩٣٧، ثم انتخب في دورة سنة ١٩٤٣.

- **علي خليل العبدالله:** انتخب نائباً عن قضاءي مرجعيون حاصبيا، في دورة سنة ١٩٧٢.

- **ممدوح العبدالله:** انتخب نائباً عن محافظة الجنوب، قضاء مرجعيون، في دورتي ١٩٦٤ و١٩٦٨.

- **بلال عبدالله:** انتخب نائباً عن قضاءي الشوف وعاليه، في دورتي ٢٠١٨ ـ ٢٠٢٢.

آل الخازن[٣٢]

من الأسر الحاكمة في جبل لبنان، أصلها يرقى إلى بني غسان، نزح أفرادها إلى شمال لبنان ومنه إلى بلاد جبيل، ثم انتقلوا منها إلى قرية البوار الساحلية (فتوح كسروان) في زمن جدهم الأعلى الشدياق سركيس بن الياس. وقبل وفاته سنة ١٥٧٠ انتقل إلى قرية بلونة. وقد ترك ولدين هما: أبو صقر ابراهيم وأبو صافي رباح. وإلى هذين الفرعين يمت جميع أفراد هذه الأسرة العريقة[٣٣].

تولى الخازنيون أحكام كسروان، ومنها امتدت سلطتهم إلى البترون والجبة والمرقب، وتوارثوا إقطاعات بلاد كسروان أكثر من مئتي سنة. وكان منهم في عهود المتصرفية والانتداب الفرنسي والاستقلال، وزراء ونواب وسفراء ومحافظون وكتاب وصحفيون، كما كان منهم بطاركة ومطارنة ورهبان، وقناصل مثّلوا الدولة الفرنسية، وكانوا يتمتعون بامتيازات منها اشتراك أعيانهم مع أعيان الطائفة المارونية، في انتخاب البطاركة والمطارنة، وحضور المجامع الطائفية والتوقيع عليها، وحراسة أبواب الصرح البطريركي لدى انعقاد مجمع الأساقفة لانتخاب بطريرك جديد إلى غير ذلك من الامتيازات[٣٤].

تمثل الخازنيون في المجلس النيابي بعشر شخصيات ابتداء من سنة ١٩٠٣. فكانوا حسب التسلسل الأبجدي على الشكل التالي[٣٥]:

- **الياس الخازن:** انتخب نائباً عن كسروان في دورات: ١٩٦٤ و١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦. كما عيّن وزيراً للداخلية سنة ١٩٨٩ في حكومة الرئيس سليم الحص.

- **بربر الخازن:** انتخب عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، سنة ١٩٠٣.

- **رشيد الخازن:** انتخب عن كسروان في دورتي ١٩٩٢ و١٩٩٦.

- **سليم الخازن:** انتخب عن كسروان خلفاً للنائب المتوفى فريد هيكل الأول، سنة ١٩٤٨، وفي دورة سنة ١٩٥١.

- **فريد الياس الخازن:** انتخب عن كسروان في دورتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩. ولاحقاً عين سفيراً لدى دولة الفاتيكان.

- **فريد هيكل الخازن (الأول):** انتخب عن كسروان، في دورات: ١٩٣٤ و١٩٤٤ و١٩٤٧.

- **فريد هيكل الخازن (الثاني):** انتخب عن كسروان، في دورات ٢٠٠٠ و٢٠١٨ و٢٠٢٢. كما عين وزيراً للسياحة سنة ٢٠٠٤، في حكومة الرئيس عمر كرامي.

- **فيليب الخازن:** اتنخب نائباً عن كسروان، في دورة سنة ١٩٦٨.

- **كلوفيس الخازن:** انتخب نائباً عن

(٣٢) فاضل سعيد عقل ورياض حنين، الشيخ يوسف الخازن، لا دار، ١٩٩٣، ص ٣٣.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٣٤) المصدر عينه، ص ٣٤ ـ ٣٥.
(٣٥) المعجم النيابي اللبناني.

كسروان، في دورتي ١٩٥٣ و١٩٥٧. كما عيّن وزيراً للتربية الوطنية سنة ١٩٥٨، في حكومة الرئيس سامي الصلح.

ـ **يوسف الخازن:** عيّن سنة ١٩٢٠ عضواً في اللجنة الإدارية للبنان الكبير، ثم انتخب لاحقاً في دورات ١٩٢٢ و١٩٢٥ و١٩٢٩.

آل المرعبي[٣٦]

أسرة مقاطعجية حملت ألقاباً متعددة، مشايخ، آغوات، بكوات، وحكمت بلاد عكار. نسبت إلى جدها الأعلى مرعب. زعم بعض المؤرخين انهم من أصل كردي أو تركماني، في حين قال آخرون أنهم عرب، سكنوا جبال هكاريا موطن الأكراد. وامتزجوا بهم فنسبوا إليهم خطأ. كان موطنهم الأصلي في الموصل. هاجروا إلى حلب، ومنها إلى عكار، والتزموا جبايتها من والي طرابلس عام ١٧١٤. وما لبث فروعهم أن اختلفوا، فانفرد بيت العثمان في القيطع، وفرع بيت الأسعد في الجومة، وفرع بيت عبد القادر في الدريب. وبهذا تفرقت عائلة المرعبي التي كانت منذ القرن الثامن عشر تحكم الجزء الأكبر من سهل عكار، إلى فروع هي: بيت العثمان وبيت الأسعد وبيت عبد القادر. وسنتناول في هذا البحث ذكر جميع الشخصيات التي مثلت هذه الأسر في المجلس النيابي. بمن فيهم آل العلي الذين هم أيضاً فرع من آل المرعبي. كذلك آل عبد الرزاق الذين هم أيضاً أحد فروع آل المرعبي. فقد ظل عبود عبد الرزاق يملك أكثر من ٢٧ بلدة كلياً أو مشاركة، بعضها في لبنان والبعض الآخر في سوريا، واستمرت ملكيته تلك حتى أواسط القرن العشرين[٣٧].

تمثّل آل مرعبي وفروعهم باثني عشر نائباً هم:[٣٨]

ـ **خالد المرعبي:** انتخب نائباً عن محافظة الشمال في دورة سنة ١٩٣٧.

ـ **طلال المرعبي:** انتخب نائباً عن قضاء عكار في دورات سنة ١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦. كما عيّن وزيراً للاقتصاد والتجارة، والصحة العامة، سنة ١٩٧٩، في حكومة الرئيس سليم الحص.

ـ **عبد الكريم المرعبي (القدور):** انتخب نائباً عن قضاء عكار، في دورة سنة ١٩٥٧.

ـ **علي المرعبي (العلي):** انتخب نائباً عن قضاء عكار، في دورة سنة ١٩٦٠.

ـ **طارق المرعبي:** انتخب نائباً عن قضاء عكار، في دورة سنة ٢٠١٨.

ـ **معين المرعبي:** انتخب نائباً عن قضاء عكار في دورة سنة ٢٠٠٩. كما عيّن وزير دولة لشؤون النازحين سنة ٢٠١٦ في حكومة الرئيس سعد الحريري.

ـ **بشير المرعبي (العثمان):** انتخب نائباً عن محافظة الشمال، في دورات ١٩٥١ و١٩٥٣ و١٩٥٧ و١٩٦٤ و١٩٦٨. كما عين وزيراً للبريد والبرق والهاتف، سنة ١٩٥٨ في حكومة الرئيس سامي الصلح، ووزيراً للزراعة، في نيسان سنة ١٩٦٦، في حكومة الرئيس عبدالله اليافي.

ـ **سليمان المرعبي (العلي):** انتخب نائباً عن محافظة الشمال، في دورات سنة ١٩٤٣ و١٩٥١ و١٩٦٠ و١٩٧٢، كما عين وزيراً في

(٣٦) أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ٧٠٥ و٩٢٤ ـ ٩٢٥. ومسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص ٥٣ و١٩٦.

(٣٧) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص ١٩٦.

(٣٨) المعجم النيابي اللبناني.

أربع وزارات: الاقتصاد الوطني، والزراعة، في حكومات الرؤساء سامي الصلح، وصائب سلام، ورشيد الصلح.

ـ **عبود عبد الرزاق (المرعبي):** انتخب نائباً عن محافظة الشمال، سنة ١٩٢٢ وأعيد انتخابه سنة ١٩٢٥ و١٩٢٩.

ـ **محمد عبد الرزاق (المرعبي):** انتخب نائباً عن محافظة الشمال، في دورات ١٩٣٤ و١٩٣٧ و١٩٤٣ و١٩٤٧. كما عيّن وزيراً للمالية سنة ١٩٤٧، في حكومة الرئيس رياض الصلح.

ـ **محمد المصطفى (المرعبي):** انتخب نائباً عن محافظة الشمال، في دورة سنة ١٩٤٣.

ـ **بهيج القدور (المرعبي):** انتخب نائباً عن محافظة الشمال، في دورتي ١٩٦٤ و١٩٦٨.

آل حبيش[٣٩]

هي من الأسر الحاكمة في لبنان. ترقى جذورها إلى قبيلة الهوازن، وهي فخذ من قريش. تنصّروا في اليمن. نزحوا إلى حوران ومنها إلى تدمر. أقاموا مدة في ضهر الأحمر في البقاع، ثم توجهوا إلى جبل لبنان، وتوطنوا بلدة غزير في بداية الفتح العثماني سنة ١٥١٦، ودخلوا في خدمة آل عساف، ثم أقطعهم المعنيون غزير وتوابعها، وأعطاهم الأمير أحمد صكاً بذلك. ولآل حبيش فرع من العائلة هاجر إلى عكار واستقروا في القبيات.

أنجبت أسرة حبيش العديد من الشخصيات السياسية والإدارية والفكرية والدينية. وتمثلت في المجلس النيابي بثلاث شخصيات[٤٠]:

ـ **يوسف حبيش:** انتخب عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان سنة ١٩٠٤.

ـ **فوزي حبيش:** انتخب نائباً عن محافظة الشمال سنة ١٩٩٦، كما عين وزيراً للثقافة والتعليم العالي سنة ١٩٩٦، في حكومة الرئيس رفيق الحريري.

ـ **هادي حبيش:** انتخب نائباً عن محافظة الشمال، قضاء عكار، في دورات ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٨.

آل تلحوق[٤١]

في نسب هذه الأسرة رأيان مختلفان: الأول ينسبها إلى قبيلة بني عزام العربية، والآخر إلى بني أسد. اكتسبت اسمها من المكان الذي كانت تقيم فيه «جبل حوق» أو «تل حوق». شاركوا في فتح الشام وأقاموا في دمشق، ثم انتقلوا إلى حوران. اعتنقوا دعوة التوحيد الدرزية، كما اعتنقها بعض الشهابيين. نزحوا إلى بيروت، وتملكوا الأراضي الواقعة خارج السور. وإثر خلافات مع بني الحمراء، غادروا بيروت وأقاموا في الفيجانية الواقعة بين الشويفات وكفرشيما. ناصروا الأمير حيدر الشهابي في معركة عين دارا سنة ١٧١١، فأقطعهم الغرب الأعلى بعد أن نزعه من الأمير يوسف الأرسلاني وشيخهم.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية والإدارية والعلمية. وتمثّلت بأربع شخصيات دخلت المجلس النيابي ابتداء من سنة ١٨٨٧ وهم[٤٢]:

ـ **ملحم تلحوق:** عيّن عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، عن قضاء الشوف، سنة ١٨٨٧.

---

(٣٩) خليل رشيد حبيش، آل حبيش في التاريخ. لا.د. ١٩٧٨.
(٤٠) المعجم النيابي اللبناني.
(٤١) أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ١٨٨ ـ ١٩٠.
(٤٢) المعجم النيابي اللبناني.

ـ **فضل الله تلحوق:** انتخب نائباً عن جبل لبنان قضاء عاليه، في دورات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨.

ـ **سليم تلحوق:** انتخب نائباً عن محافظة جبل لبنان سنة ١٩٢٩. كما عيّن وزيراً للصحة والإسعاف العام، الأولى سنة ١٩٢٦ في حكومة الرئيس أوغست باشا أديب، والثانية في سنة ١٩٢٧ في حكومة الرئيس بشارة الخوري.

ـ **جميل تلحوق:** انتخب نائباً عن جبل لبنان في دورات ١٩٢٥ و١٩٢٧ و١٩٤٣. كما عيّن وزيراً للتموين والزراعة سنة ١٩٤٥ في حكومة الرئيس عبد الحميد كرامي، ووزيراً للصحة العامة في حكومة الرئيس سامي الصلح.

آل عبد الملك(٤٣)

من الأسر العريقة. بعضهم نسبها إلى سلالة عباد بن ربيعة الوائلي وأنها من سلالة عبد الملك بن مالك بن بركات بن مسعود بن الملك المنذر الخامس آخر ملوك المناذرة. في حين قال أكثر من مؤرخ إنهم يتحدرون من بني شويزان الذين قدموا مع القبائل الإثنتي عشر في القرن التاسع، وتوزع بعضهم في جبال بيروت. سكنوا أولاً الكنيسة في مقاطعة المناصف، ثم انتقلوا إلى عاليه ثم إلى بتاتر. حاربوا إلى جانب الأمير حيدر الشهابي في معركة عين دارا، فأقطعهم مقاطعة الجرد وشيخهم.

لعبت الأسرة دوراً مهماً في تاريخ لبنان، وأنجبت العديد من الشخصيات السياسية والإدارية والفكرية. وتمثلت بعضوين في عهد المتصرفية(٤٤):

ـ **ناصر الدين عبد الملك:** انتخب عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان سنة ١٨٩٣.

ـ **فؤاد عبد الملك:** انتخب عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١١.

آل الدحداح(٤٥)

من الأسر المقاطعجية التي حكمت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. يعود نسبها إلى عرب اليمامة. قدموا إلى دمشق إثر فتوحات خالد بن الوليد، ثم إلى العاقورة حيث تنصروا، وتولوا الولاية على جبيل وكسروان فترة في زمن الشهابيين. وكانت لهم صراعات مع آل الخازن وآل حبيش، وبرز منهم شخصيات عديدة في العصر الإقطاعي، وبعد إلغاء هذا النظام، تراجع دورهم ولم يتسن لأي منهم الدخول إلى الندوة البرلمانية باستثناء **أسد أمين الدحداح**، الذي انتخب عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، في سنة ١٨٩٢ وظل فيه حتى ١٨٩٥(٤٦).

آل الخوري(٤٧)

اختلف المؤرخون في هوية الجد الأول لآل الخوري، فبعضهم يرده إلى أصول حبشية من «آل بارخ» هاجر إلى بلاد طرابلس، ونزل في قرية المنية وأطلق عليه اسم «مبارك». بعدها انتقل مع ذريته إلى غسطا، ثم إلى رشميا واستقروا فيها. في حين قال بعضهم إنهم من

(٤٣) محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ص ١٥٢ ـ ١٥٤.
(٤٤) المعجم النيابي اللبناني.
(٤٥) أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ٣٥٩ وما يليها.
(٤٦) المعجم النيابي اللبناني.
(٤٧) لحد خاطر، الشيخ بشارة الخوري الفقيه، مطابع نصار، بيروت ١٩٥٦، ص ٣٣٧ وما يليها، أيضاً: لحد خاطر، آل السعد في تاريخ لبنان، لا دار، لا تاريخ.

الغساسنة، جاؤوا إلى عكار، ثم إلى بشعلي وغسطا، إلى أن قدم أحدهم إلى رشميا وتوطنها. والثابت أن آل الخوري في رشميا أصلهم من آل مبارك في غسطا وبطحا من بلاد كسروان. وأن جدهم الأول الذي قدم إلى رشميا من بطحا، كان يدعى الخوري بشارة. ومن سلالته تفرع آل الخوري وآل السعد.

تنامى نفوذ أسرة آل الخوري بعد معركة عين دارا سنة ١٧١١. وكان زعيم الأسرة عبدالله بن يوسف بن عبدالله ابن بشارة الذي قاتل إلى جانب الأمير حيدر، فأقطعه بلاد رشميا وتوابعها، وأعفاه من الأموال الأميرية وسائر التكاليف، ثم صار كاهناً باسم الخوري صالح، ومن ذريته أيضاً ينسب آل السعد نسبة إلى الشيخ سعد الخوري حفيد الخوري صالح.

أنجبت أسرتا الخوري والسعد العديد من الشخصيات الذين لعبوا دوراً مهماً في الحياة السياسية والدينية والإدارية والعلمية والدبلوماسية، سواء في فترة النظام الإقطاعي في جبل لبنان، أم فترتي المتصرفية والاستقلال(٤٨).

عديدة هي الشخصيات التي وصلت إلى الندوة البرلمانية، سواء من أسرة الخوري، أم من آل السعد، وهي من عدة مناطق لبنانية شمالية وجنوبية، كذلك من مذاهب مسيحية مختلفة. ومن المؤكد أنه لا رابط فيما بينها لجهة الأرومة والنسب، لذلك لن نورد إلا الشخصيات التي نرجح أنها تعود بجذورها إلى أسرتي الخوري والسعد مما ذكرناه أعلاه.

ـ بشارة الخوري: عيّن عضواً في مجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦، ثم انتخب نائباً في دورات ١٩٢٩ و١٩٣٤ و١٩٣٧ و١٩٤٣. كما عيّن وزيراً في أربع وزارات منها: الداخلية، والمعارف، والعدلية، والصحة والإسعاف العام. كما عيّن رئيساً للحكومة في أيار سنة ١٩٢٧. وانتخب رئيساً للجمهورية سنة ١٩٤٣، وجدد لولاية ثانية سنة ١٩٤٨.

ـ خليل الخوري: انتخب نائباً عن قضاء عاليه في دورات ١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٨.

ـ سليم الخوري: انتخب نائباً عن جبل لبنان، في دورتي ١٩٤٧ و١٩٥١.

ـ اسكندر الخوري: عينه جمال باشا سنة ١٩١٥، عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، عن قضاء المتن.

ـ الياس الخوري الخوري: انتخب نائباً عن جبل لبنان، في دورات ١٩٤٧ و١٩٥١ و١٩٦٠. كما عين وزيراً في أربع حكومات تولى في خلالها وزارات: الصحة العامة، والداخلية، لأكثر من مرة.

ـ أنطوان خوري: انتخب نائباً عن الجنوب قضاء جزين، في دورتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥.

ـ أنيس الخوري: انتخب نائباً عن جبل لبنان، في دورة سنة ١٩٢٩.

ـ بطرس الخوري: انتخب نائباً عن محافظة الشمال، في دورة سنة ١٩٤٣.

ـ يوسف الخوري: عيّن عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان سنة ١٨٩٣، عن قضاء جزين.

ـ راشد الخوري: انتخب نائباً عن قضاء الزهراني ـ محافظة الجنوب، في دورتي ١٩٦٤ و١٩٧٢

ـ سليم الخوري: انتخب نائباً عن دائرة قضاء صيدا ـ جزين، في دورة سنة ٢٠١٨.

ـ شبل الخوري: انتخب نائباً عن الشمال، في دورة سنة ١٩٣٤.

ـ شديد الخوري: عيّنه المتصرف داوود باشا عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان سنة ١٨٦١.

(٤٨) المعجم النيابي اللبناني.

ـ **شهيد الخوري:** انتخب نائباً عن قضاء جبيل، في دورتي ١٩٤٧ و١٩٦٤.

ـ **غطاس خوري:** انتخب نائباً عن بيروت في دورة سنة ٢٠٠٠. كما عيّن وزيراً للثقافة سنة ٢٠١٦، في حكومة الرئيس سعد الدين الحريري.

ـ **فؤاد الخوري:** انتخب نائباً عن جبل لبنان ـ دائرة بعبدا، في دورة سنة ١٩٥١. كما عيّن نائباً لرئيس الحكومة، ووزيراً للعدلية سنة ١٩٥٢، في حكومة الرئيس سامي الصلح.

ـ **الياس فؤاد الخوري:** انتخب نائباً عن بيروت، في دورة سنة ٢٠٢٢.

ـ **فارس الخوري:** انتخب نائباً في مجلس المبعوثان، عن سنجق دمشق سنة ١٩١٤.

ـ **قبلان الخوري:** انتخب نائباً عن محافظة الشمال ـ دائرة زغرتا البترون الكورة، في دورة سنة ١٩٥١ وأعيد انتخابه في دورات ١٩٥٧ و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠. كما عيّن وزير دولة، سنة ١٩٩٥، في حكومة الرئيس رفيق الحريري.

ـ **كميل الخوري:** انتخب نائباً عن قضاء المتن سنة ٢٠٠٧، في الانتخابات الفرعية خلفاً للنائب بيار الجميل.

ـ **مها الخوري:** انتخبت بالتزكية عن محافظة جبل لبنان دائرة جبيل، في دورة سنة ١٩٩٢.

ـ **ميشال الخوري:** انتخب بالتزكية عن محافظة جبل لبنان دائرة جبيل، في دورة سنة ١٩٩٢.

ـ **ناظم الخوري:** انتخب نائباً عن جبل لبنان، دائرة جبيل ـ كسروان في دورة سنة ٢٠٠٠. كما عيّن وزيراً للبيئة سنة ٢٠١١ في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي.

ـ **نجيب الخوري:** انتخب نائباً عن جبل لبنان، قضاء جبيل، في الانتخابات الفرعية سنة ١٩٦٦ خلفاً لشقيقه شهيد الخوري.

ـ **ندرة الخوري:** انتخب نائباً عن دائرة بشري، في انتخابات سنة ١٩٤٧.

ـ **وليد الخوري:** انتخب نائباً عن قضاءي كسروان الفتوح ـ جبيل، في دورة سنة ٢٠٠٥، ودائرة جبيل سنة ٢٠٠٩.

ـ **يوسف الخوري:** انتخب عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان عن قضاء جزين، سنة ١٨٦٥ و١٨٧٢.

آل السعد[٤٩] الخوري

ـ **أمين السعد**: انتخب نائباً عن جبل لبنان في دورة سنة ١٩٤٣. كما سبق وعيّن سنة ١٩٤١ وزيراً للأشغال العامة، في حكومة الرئيس أحمد الداعوق.

ـ **حبيب السعد:** عيّنه المتصرف مظفر باشا رئيساً لمجلس إدارة متصرفة جبل لبنان سنة ١٩٠٢. كما عينه المتصرف أوهانس باشا في المنصب عينه سنة ١٩١٣. عيّن سنة ١٩٢٠ عضواً في اللجنة الإدارية. انتخب نائباً في المجلس التمثيلي الأول سنة ١٩٢٢ وكان رئيساً له. كما عيّن عضواً في مجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦، ثم أصبح نائباً للرئيس سنة ١٩٢٧. انتخب رئيساً للجمهورية سنة ١٩٣٤ وجدد له سنة ١٩٣٦.

ـ **فؤاد السعد:** عيّن نائباً عن الشوف سنة ١٩٩١. ثم انتخب عن دائرة عاليه، في دورات ١٩٩٢ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩. كما عيّن وزيراً لشؤون التنمية الإدارية سنة ٢٠٠٠، في حكومة الرئيس رفيق الحريري.

ـ **نجيب السعد:** انتخب نائباً عن محافظة

(٤٩) المعجم النيابي اللبناني.

جبل لبنان، في المجلس التمثيلي سنة ١٩٢٥.

ـ **راجي السعد:** انتخب نائباً عن دائرة جبل لبنان الشوف ـ عاليه، في دورة سنة ٢٠٢٢.

آل المعلوف[٥٠]

يذكر أشهر مؤرخي هذه العائلة أن أصلهم يعود إلى قبيلة غسان العربية. نزحوا إلى حوران ومنها إلى بلدة داما ثم إلى سرعين البقاعية. ثم انتقلوا إلى جبال بشري نحو سنة ١٥٢٦م. ومنها إلى البترون حيث جددوا بلدة دارسة وأسموها دوما. تقربوا من آل عساف فسمحوا لهم الإقامة في مناطقهم، كذلك توطنوا في بلدة المحيدثة. وبعدها تفرقوا إلى بلدات كفرعقاب وعشقوت ورأس بعلبك وزحلة وجوارها وغير ذلك من القرى.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية والأدبية والفكرية. وتمثلت في المجلس النيابي والتمثيلي بعشر شخصيات ابتداءً من سنة ١٨٨١[٥١].

ـ **ابراهيم المعلوف:** انتخب عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان سنة ١٨٨١، واستمر حتى سنة ١٨٨٧.

ـ **إدغار المعلوف:** انتخب نائباً عن قضاء المتن الشمالي، في دورتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩.

ـ **إدكار معلوف:** انتخب نائباً عن قضاء زحلة، سنة ٢٠٠٩.

ـ **جوزف معلوف:** انتخب نائباً عن قضاء زحلة، سنة ٢٠٠٩.

ـ **سليم المعلوف:** انتخب نائباً عن قضاء زحلة، سنة ١٩٧٢.

ـ **قيصر المعلوف:** انتخب نائباً عن قضاء زحلة، في دورة سنة ٢٠١٨.

ـ **كميل معلوف:** انتخب نائباً عن قضاء زحلة في دورة سنة ٢٠٠٥.

ـ **نصري المعلوف:** انتخب نائباً عن دائرة بيروت، في دورتي ١٩٦٨ و١٩٧٢. كما انتخب سنة ١٩٩٥، في الانتخابات الفرعية لملء المقعد الشاغر بوفاة النائب جوزف مغيزل. وعيّن وزيراً في خمس وزارات منها: المالية، والاقتصاد، والعمل والشؤون الاجتماعية، والسياحة، والدفاع الوطني، والعدل.

ـ **نعمان المعلوف:** انتخب سنة ١٨٩٢، عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان.

ـ **يوسف المعلوف:** انتخب نائباً عن قضاء زحلة في دورتي ١٩٩٢ و٢٠٠٠.

آل الزين[٥٢]

يذكر بعض المؤرخين أن آل الزين يعودون بنسبهم إلى جدهم الأول وهو الحاج زين الدين المشهور بالزين حاكم بلاد بشارة عام ١٦٤٩م. وأنهم أسرة عربية تنتمي إلى الخزرج من الأنصار، نزح جدها من المدينة المنورة إلى مصر، ثم إلى سوريا، وأصبح أحد قواد صلاح الدين الأيوبي، وإن هذه الأسرة تربطها صلة نسب مع آل الخليل الذين هم من الأرومة نفسها.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية والفكرية والدينية.

وتمثلت في المجلس النيابي بخمس شخصيات[٥٣]:

(٥٠) عيسى اسكندر المعلوف: دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان، سنة ١٩٠٧ص ١٣٢ وما يليها.
(٥١) معجم المجلس النيابي.
(٥٢) أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ٤٤٨.
(٥٣) المعجم النيابي اللبناني.

ـ **حسين الزين:** عيّن عضواً عن النبطية في اللجنة الإدارية عام ١٩٢٠، ثم عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٦، ثم أصبح نائباً في المجلس النيابي سنة ١٩٢٧.

ـ **عبد الكريم الزين:** انتخب نائباً عن قضاء الزهراني، في دورة عام ١٩٦٤.

ـ **عبد اللطيف الزين:** انتخب نائباً عن قضاء النبطية عام ١٩٦٢، خلفاً لوالده. وأعيد انتخابه في دورات ١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩. كما عيّن وزيراً للزراعة عام ١٩٦٩ في حكومتي الرئيس رشيد كرامي.

ـ **عبد المجيد الزين:** انتخب نائباً عن محافظة بيروت، في دورة عام ١٩٦٨.

ـ **يوسف الزين:** انتخب نائباً في دورات ١٩٢٢ و١٩٢٥ و١٩٢٩ و١٩٣٧ و١٩٤٧ و١٩٥٣ و١٩٥٧ و١٩٦٠.

آل كرم[٥٤]

يرقى آل كرم حسب ما هو محفوظ لديهم إلى قائد فرنسي من قواد الحروب الصليبية في أوائل القرن الثاني عشر، وبعد أن غلبوا على أمرهم ورحلوا عن الشرق، بقيت بعض عائلاتهم في بلاد الشام وخصوصاً في لبنان، ومنها بيت الزعني وبيت البرنس وبيت فرنجيه وبيت طربية وبيت كرم. ويروي القدماء من أسرة كرم، أن جدهم القائد الفرنسي كان حاكم إقطاعة القدس، وكان يقيم في بلدة جباع. وبعد فترة رحل أحد أفراد هذه الأسرة إلى شمال لبنان، وسكن بلدة إهدن. غير أن بعض المؤرخين يذهب إلى أن آل كرم هم من سكان لبنان الأصليين، ومن قدماء الموارنة وحفدة المردة، وأن من بقي من فلول الصليبيين، امتزجوا بالسكان المحليين وأصبحوا بعد مضي وقت طويل جزءاً من السكان الوطنيين.

أول من عرف من هذه العائلة جدهم المعروف بأبي كرم، وقد ولاه الأمير فخر الدين المعني حكم إهدن وبلاد بشري بكاملها وجباية الضرائب الأميريّة منها.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية، ومنها من دخل الندوة البرلمانية ابتداء من سنة ١٨٧٣[٥٥].

ـ **فارس كرم:** انتخب عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان سنة ١٨٧٣، وأعيد انتخابه سنة ١٨٧٧ و١٨٨٣ و١٨٨٩ و١٨٩٥ و١٩٠١.

ـ **بطرس كرم:** عيّن عضواً في اللجنة الإدارية للبنان الكبير، سنة ١٩٢٠.

ـ **جورج كرم:** انتخب نائباً عن قضاء كسروان، في دورتي ١٩٥١ و١٩٦٤. كما عيّن وزيراً للمالية سنة ١٩٥٣ و١٩٥٦، في وزارتي الرئيسين صائب سلام، وعبدالله اليافي، ووزيراً للمالية والاقتصاد الوطني سنة ١٩٥٦، في وزارة الرئيس عبدالله اليافي.

ـ **سليم كرم:** انتخب نائباً عن قضاء زغرتا في دورة سنة ٢٠٠٩. كما عيّن وزير دولة في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي.

ـ **فادي كرم:** انتخب نائباً عن قضاء الكورة، في الانتخابات الفرعية سنة ٢٠١٢، خلفاً للنائب المتوفى فريد حبيب، كما انتخب في دورة سنة ٢٠٢٢.

ـ **يوسف كرم:** انتخب نائباً عن محافظة الشمال، في الانتخابات الفرعية سنة ١٩٤٤، خلفاً لوهيب جعجع، وأعيد انتخابه في دورتي ١٩٤٧ و١٩٥١.

(٥٤) الخوري اسطفان فريحة البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، مطبعة مكتبة صادر، ١٩٢٥، ص ٨٠ ـ ٨٢.
(٥٥) المعجم النيابي اللبناني.

آل عسيران[٥٦]

اسم عربي مثنى الأسير وهو من ألأيام الصعبة الشديدة. وهو اسم قبيلة من بني عمر بن سفيان من ثقيف بالمملكة العربية السعودية. يذكر العارفون بالأنساب أن جد الأسرة الأعلى، نزح من بعلبك لأسباب بين آله وألأمراء الحرافشة، وتوطن صيدا.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية والدينية والعلمية. تمثلت أسرة عسيران في المجلس النيابي اللبناني بأربع شخصيات[٥٧].

- **سميح عسيران:** انتخب نائباً عن قضاء النبطية، في دورتي ١٩٦٠ و١٩٦٤.
- **عادل عسيران:** انتخب نائباً عن محافظة الجنوب سنة ١٩٤٣، وأعيد انتخابه في دورات ١٩٤٧ و١٩٥٣ و١٩٥٧ و١٩٦٠ و١٩٦٨ و١٩٧٢. كما عيّن وزيراً في ست وزارات منها: الاقتصاد الوطني، والداخلية، والعدل، والزراعة، والأشغال العامة. انتخب رئيساً لمجلس النواب في سنة ١٩٥٣ و١٩٥٤ و١٩٥٥ و١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨.
- **علي عسيران:** انتخب نائباً عن محافظة الجنوب دائرة الزهراني في دورات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٨ و٢٠٢٢. كما عيّن وزير دولة سنة ١٩٩٢، في حكومة الرئيس رفيق الحريري.
- **نجيب عسيران:** انتخب نائباً عن الجنوب في دورات ١٩٢٣ و١٩٢٩ و١٩٣٤ و١٩٣٧. كما انتخب نائباً لرئيس المجلس عدة مرات.

آل الضاهر[٥٨]

ينتسبون إلى جدهم الأعلى ضاهر الرزي. أصلهم من حوران في سوريا. نزلوا إلى العاقورة بعد المضايقات التي تعرضوا لها، ثم إلى القبيات في بلاد عكار. شيخهم آل سيفا على منطقة الزاوية، وتولوا جمع ضريبتها وذلك نحو سنة ١٧٥٠.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية وخصوصاً الدينية (ثلاثة بطاركة). وتمثلت هذه الأسرة في المجلس النيابي بكل من[٥٩]:

- **شفيق الضاهر:** انتخب نائباً عن محافظة البقاع، في دورة سنة ١٩٥١.
- **كنعان الضاهر:** انتخب عضواً عن قضاء البترون، في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان سنة ١٨٨٧ وأعيد انتخابه في ١٨٩٣ و١٨٩٧.
- **مخايل الضاهر:** انتخب نائباً عن قضاء عكار، في دورة سنة ١٩٧٢، وأعيد انتخابه في دورتي ١٩٩٢ و٢٠٠٠. كما عيّن وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة سنة ١٩٩٢، في حكومة الرئيس رفيق الحريري.
- **ميشال رشيد الضاهر:** انتخب نائباً عن قضاء عكار، سنة ١٩٥٧.
- **نجيب الضاهر:** انتخب نائباً عن محافظة الشمال، في دورتي ١٩٣٤ و١٩٣٧.
- **ميشال جورج ضاهر:** انتخب عن دائرة البقاع الأولى في دورتي ٢٠١٨ و٢٠٢٢.

آل سلام[٦٠]

من سلالة يقال إنها تعود بجذورها إلى المغرب، وكان أبرز رجالاتها في الفترة العثمانية

---

(٥٦) أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر وألأشخاص، ص ٦٨٢ ـ ٦٨٣.
(٥٧) المعجم النيابي اللبناني.
(٥٨) يواكيم الحاج، عكار في التاريخ ـ تاريخ القبيات. ص ٥٧٨ ـ ٥٧٩.
(٥٩) المعجم النيابي اللبناني.
(٦٠) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٢، ص ٦٥ ـ ٨٧.
أيضاً: أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ٤٨٣.

وفترة الانتداب الفرنسي، سليم علي سلام أحد كبار زعماء بيروت. حاز من الدولة العثمانية على امتياز تجفيف مستنقعات وبحيرة الحولة، حيث كانت تتبع من الناحية الجغرافية ولايتي بيروت وسوريا، وقضاء صفد. ولم تكن لآل سلام أراضٍ في الحولة، وإنما كان لهم امتياز تجفيف المستنقعات، ومن ثم حق تملك الأراضي بعد دفع ليرتين عثمانيتين للدولة ثمن كل دونم مجفف. وبعد أن جفف نحو ٢٢ ألفاً من أصل ٦٠ ألفاً، ونتيجة ضغوطات الإنكليز وعدم تجاوب الزعماء العرب معه اضطر سليم سلام للتخلي عن الامتياز لقاء تعويض معين.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية والإدارية وتمثلت في مجلس النواب اللبناني بشخصيتين، وبمجلس المبعوثان بشخصية واحدة[٦١].

ـ **صائب سلام:** انتخب نائباً عن بيروت في دورة سنة ١٩٤٣ و١٩٥١ و١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٧٢. وعين وزيراً للداخلية سنة ١٩٤٦ في حكومة الرئيس سعد الدين المنلا. كما تولى رئاسة الحكومة ست مرات في سنوات ١٩٥٢ و١٩٥٣ و١٩٦٠ و١٩٦١ و١٩٧٠ و١٩٧٢.

ـ **تمام سلام:** انتخب نائباً عن بيروت، في دورات ١٩٩٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٨. كما تولى رئاسة الحكومة في شباط سنة ٢٠١٤.

ـ **سليم سلام:** انتخب عضواً في مجلس المبعوثان عن بيروت، سنة ١٩١٤.

آل الصلح[٦٢]

بعض المؤرخين قال إن الاسم هو مختصر من السلحدار أي المشرف والمسؤول عن السلاح، والكلمة مركبة من سلاح العربيّة، وتعني آلات الحرب أي السلاح، ودار التركية وتعني الصاحب والممسك والمسؤول عن السلاح. ثم اختصرت إلى الصلح. وبعضهم قال إن تسميتهم تعود إلى دور جدهم كصانع سلام في مجتمع يفتقد إلى المحاكم في الغالب، ويقدر دور المصلح بين الأطراف المتنازعة تقديراً عالياً.

ويعود آل الصلح إلى جدهم الأعلى خضر الصلح. سافر إلى الهند في القرن الثامن عشر لدراسة الكيمياء القديمة (السيمياء). ومنه تسلسلت أسرة الصلح، وصولاً إلى أحمد ورضا ورياض وغيرهم.

سكنت الأسرة في صيدا. وكان لقلعتها حامية يرأسها منذ عام ١٦٦٠ آغا، ومنذ القرن الثامن عشر والتاسع عشر سكن آل الصلح في بيوت في حرم القلعة. ثم انتقل بعضهم إلى بيروت، وسكنوا فيها. برز منهم رجالات علم وإدارة وسياسة وقضاء، وكانت لهم أراضي واسعة في الجنوب اللبناني، وفي فلسطين وخصوصاً في الحولة.

تمثل آل الصلح في المجالس النيابية بست شخصيات ابتداء من سنة ١٩٠٨[٦٣].

ـ **تقي الدين الصلح:** انتخب نائباً في دورتي ١٩٥٧ و١٩٦٤. وعيّن وزيراً للداخلية سنة ١٩٦٤ في حكومة الرئيس حسين العويني، كما عيّن رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية سنة ١٩٧٣ في عهد الرئيس سليمان فرنجيه.

(٦١) المعجم النيابي اللبناني.

(٦٢) باتريك سل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠، ص ١٥. أيضاً: أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ٥٩١ ـ ٥٩٢.

(٦٣) المعجم النيابي اللبناني.

- **رشيد الصلح:** انتخب نائباً عن بيروت، في دورات ١٩٦٤ و١٩٧٢ و١٩٩٢. وعيّن رئيساً لمجلس الوزراء سنة ١٩٧٤، ووزيراً للمالية فيها، كما عيّن مرة ثانية رئيساً لمجلس الوزراء سنة ١٩٩٢.

- **رياض الصلح:** انتخب نائباً عن الجنوب في دورة سنة ١٩٤٣، وأعيد انتخابه في دورتي ١٩٤٧ و١٩٥١. وشكل بين سنتي ١٩٤٣ و١٩٥١ ست حكومات، وتولى في بعضها وزارات المالية والداخلية والعدلية والتربية الوطنية.

- **سامي الصلح:** انتخب نائباً عن بيروت في دورات سنة ١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١ و١٩٥٣ و١٩٥٧. وشكل ابتداء من سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٥٨ سبع حكومات وتولى في بعضها وزارات: التجارة والصناعة والتموين، والبرق والبريد، والداخلية، والتصميم العام، والعدلية، والأنباء.

- **كاظم الصلح:** انتخب نائباً عن قضاء زحلة، في دورة سنة ١٩٦٠.

- **رضا الصلح:** انتخب نائباً في مجلس المبعوثان، عن ولاية بيروت سنة ١٩٠٨، وظل نائباً فيه حتى سنة ١٩١٢.

آل زوين[٦٤]

يجمع المؤرخون على أن أسرة زوين من سلالة يعود نسبها إلى جدها الأعلى عبد الله بن الأعرج ابن الحسين الأصغر ابن الإمام زين العابدين. نزحوا من المدينة المنورة وسكنوا الكوفة، ثم إلى العاقورة. وفي القرن السابع عشر نزح ثلاثة منهم وهم: زوين ودوين وعوين إلى بلاد كسروان، ولا تزال بقية من آل زوين تسكن العراق.

أنجبت هذه الأسرة عدة شخصيات سياسية وفكرية وإدارية، وتمثلت في الحياة النيابية بثلاث شخصيات[٦٥].

- **جورج زوين:** انتخب سنة ١٩٠٧، عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، عن قضاء كسروان. كما انتخب نائباً عن جبل لبنان في دورات ١٩٢٥ و١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١. وترأس جلسات انتخاب رئيس المجلس، بصفته أكبر الأعضاء سناً، تسع مرات.

- **موريس زوين:** انتخب نائباً عن قضاء كسروان، في دورات ١٩٥٣ و١٩٥٧ و١٩٦٤ و١٩٧٢. وترأس جلسات انتخاب رئيس المجلس النيابي بصفته أكبر الأعضاء، سناً ست مرات. كما عيّن وزيراً في ثلاث وزارات منها: التربية الوطنية، والشؤون الاجتماعية، والبرق والبريد والهاتف، والأنباء، والسياحة.

- **جيلبرت زوين:** انتخبت نائباً عن جبل لبنان، قضاء كسروان، في دورتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩.

آل الخليل[٦٦]

يروي النسابون أنهم وآل الزين من سلالة واحدة، جدهما الزين الأكبر، كان أحد قواد صلاح الدين الأيوبي، وكانت إقامته في قلعة تبنين التي كان حاكماً لها. وهم ينتسبون إلى الأوس والخزرج، ولهم فرع في الغبيري، هاجر إليها في فترة الحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣٢ - ١٨٤٠).

(٦٤) الخوري لويس الهاشم، تاريخ العاقورة، مطبعة العلم ١٩٣٠ ص ٣٥١ - ٣٥٧. أيضاً أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ٤٤٣ - ٤٤٤.

(٦٥) المعجم النيابي اللبناني.

(٦٦) أحمد أبو سعد، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية والدينية والفكرية. وتمثّلت في المجلس النيابي بنائبين هما[٦٧]:

- **علي الخليل:** انتخب نائباً عن قضاء صور في دورات: ١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠. كما عيّن في سبع وزارات منها: السياحة، والزراعة، والمغتربين، ومنها أربع وزارات للمالية.
- **كاظم الخليل:** انتخب نائباً عن الجنوب في دورات: ١٩٣٧ و١٩٤٣ و١٩٥٣ و١٩٥٧ و١٩٧٢. كما عيّن في ثماني وزارات منها: الزراعة، والصحة، والبرق والبريد والهاتف، والشؤون الاجتماعية، والاقتصاد الوطني، والتصميم العام، والعمل، والعدلية.

آل الحسيني[٦٨]

هم من الأسر الشريفة المنسوبة إلى الحسين بن علي عليه السلام، وقد توزعت في لبنان إلى ثلاثة فروع. الأول يقيم في بعلبك وجوارها، وأبناؤها معروفون بآل مرتضى الحسيني وكانت لهم النقابة على السادة الأشراف. والفرع الثاني يقيم في مزرعة السياد في ناحية المنيطرة من مقاطعة بلاد جبيل، ومن هذا الفرع نزح بعضهم إلى شمسطار في بلاد بعلبك. أما الفرع الثالث فيقيم في طرابلس وهو قديم العهد فيها وهم على مذهب السنّة.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية والإدارية والدينية، وتمثّلت في الحياة التمثيلية والنيابية بدءاً من ١٨٦٢ بسبعة أعضاء هم[٦٩]:

- **أحمد الحسيني:** عيّن عضواً عن قضاء كسروان، في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، سنة ١٩١٥، كما انتخب عضواً في مجلس النواب سنة ١٩٢٢ و١٩٢٦ و١٩٢٩ و١٩٣٧ و١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١. وعيّن وزيراً في تسع وزارات منها: الأشغال العامة، والزراعة، والداخلية، والعدلية، والأشغال العامة.
- **حسين الحسيني:** انتخب نائباً عن منطقة بعلبك الهرمل سنة ١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥. وانتخب رئيساً لمجلس النواب سنة ١٩٨٤ وظل في الرئاسة حتى سنة ١٩٩٢.
- **علي أحمد الحسيني:** انتخب نائباً عن جبل لبنان، قضاء جبيل، سنة ١٩٦٤.
- **علي محمد الحسيني:** انتخب عضواً عن قضاء كسروان، في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، سنة ١٨٩١.
- **محمد يونس الحسيني:** عينه المتصرف داوود باشا، عضواً عن قضاء كسروان في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، سنة ١٨٦٢.
- **مصطفى الحسيني:** انتخب نائباً عن دائرة جبيل كسروان، في دورة سنة ٢٠١٨.
- **هاشم الحسيني:** انتخب نائباً عن قضاء طرابلس، في دورات ١٩٥١ و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢.

آل حيدر[٧٠]

حيدر معناه الأسد او القصير من الرجال. يروي علماء النسب أنهم من بني أسد. ويجعلونهم من نسل علي بن مظاهر الأسدي.

(٦٧) المعجم النيابي اللبناني.
(٦٨) أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٦٩) المعجم النيابي اللبناني.
(٧٠) أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ٣٠٩ ـ ٣١٢.

نزحوا إلى بلاد الشام، وأقاموات في حلب ومنها إلى بلاد بعلبك. ثم توزعت الأسرة بين بعلبك وبدنايل ولالا وأنبتت عدة فروع.

أنجبت هذه الأسرة شخصيات عديدة في لبنان وسوريا وكان منها وزراء ونواب وسفراء وشعراء ورجال قانون. وكان منهم أربعة نواب هم[٧١]:

ـ **ابراهيم حيدر:** عيّن عضواً في اللجنة الإدارية للبنان الكبير عن منطقة بعلبك، ثم عضواً في المجلس التمثيلي سنة ١٩٢٢. كما عيّن عضواً في مجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦، ثم انتخب نائباً عن البقاع في دورات ١٩٢٩ و١٩٣٤ و١٩٣٧ و١٩٤٣ و١٩٤٧ و١٩٥١ و١٩٥٧. كما عيّن وزيراً في أربع وزارات منها: الزراعة، والأشغال العامة، والصحة والإسعاف العام، والبرق والبريد.

ـ **سليم حيدر:** انتخب نائباً عن قضاءي بعلبك الهرمل في دورتي ١٩٥٣ و١٩٦٨. كما عيّن وزيراً في ثلاث وزارات تولى خلالها: التربية الوطنية، والصحة العامة، والشؤون الاجتماعية، والبرق والبريد والهاتف، والزراعة.

ـ **صبحي حيدر:** انتخب نائباً عن محافظة البقاع في دورات ١٩٢٢ و١٩٢٥ و١٩٢٧. كما عيّن وزيراً في خمس وزارات منها: المالية، والمعارفة وغيرهما (مجلس مديرين).

ـ **محمد حيدر:** انتخب نائباً عن محافظة النبطية ـ قضاءي مرجعيون ـ حاصبيا، في دورة سنة ٢٠٠٥.

آل كرامي[٧٢]

أسرة مشتركة بين عدة طوائف، عربي بمعنى الأكرام، ومن كرمه الله. وهي في الأصل كرامه وتغيرت إلى كرامي في أيام الشيخ عبد الحميد. بعض المؤرخين ينسب الأسرة إلى آل بحتر التنوخيين، في حين يقول البعض الآخر إنها فلسطينية الأصل من آل جار الله أبو اللطف. تقلد العديد من رجالاتها مناصب سياسية ودينية في القرون الثلاثة الماضية، وحفل تاريخها الديني بعدد من المناصب والمراتب، حيث بلغ عدد المفتين فيها تسعة مفتين.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية والفكرية وتمثلت في المجلس النيابي بست شخصيات هم[٧٣]:

ـ **أحمد كرامي:** انتخب نائباً عن محافظة الشمال، في دورتي ١٩٩٦ و٢٠٠٩. كما عيّن وزير دولة سنة ٢٠١١، في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي.

ـ **رشيد كرامي:** انتخب نائباً عن محافظة الشمال، في دورات ١٩٥١ و١٩٥٣ و١٩٥٧ و١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢. وعيّن وزيراً في خمس وزارات منها: العدل، الاقتصاد الوطني، والشؤون الاجتماعية. كما عيّن رئيساً للحكومة، فشكل إحدى عشرة حكومة في عهود الرؤساء كميل شمعون وفؤاد شهاب وشارل حلو وسليمان فرنجية والياس سركيس وأمين الجميل.

ـ **شفيق كرامي:** انتخب نائباً عن الشمال، في دورة سنة ١٩٣٧.

ـ **عبد الحميد كرامي:** انتخب نائباً عن الشمال، في دورة سنة ١٩٤٣. وعيّن رئيساً للحكومة، ووزيراً للمالية والدفاع الوطني، في عهد الرئيس بشارة الخوري.

(٧١) المعجم النيابي اللبناني.
(٧٢) أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ٨٥٩ ـ ٨٦٠.
(٧٣) المعجم النيابي اللبناني.

ـ **عمر كرامي:** عيّن نائباً عن طرابلس سنة ١٩٩١، ثم انتخب لاحقاً في دورات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠. كما عيّن وزيراً للتربية سنة ١٩٨٩، في حكومة الرئيس سليم الحص، ورئيساً لمجلس الوزراء سنة ١٩٩٠ في عهد الرئيس الياس الهراوي، وسنة ٢٠٠٤ في عهد الرئيس إميل لحود.

ـ **فيصل كرامي:** انتخب نائباً عن طرابلس في دورتي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، كما عيّن وزيراً للشباب والرياضة في تموز ٢٠١١، في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي.

آل البستاني[٧٤]

اسم أسرة متجذرة في تاريخ لبنان، قيل إن أصلها من جبلة قرب اللاذقية. قدم جدها إلى عكار ثم إلى بقرقاشة من أعمال جبة بشري. وفي سنة ١٥٦٠ نزح جدهم مع أولاده وأخوته، فسكن بعضهم في دير القمر، وبعضهم إلى بلاد العلويين. وفي أوائل القرن الثامن عشر، انتقل بعض البساتنة من دير القمر إلى مزرعة الدلهمية في إقليم الخروب، ثم إلى مزرعة تجاورها تسمى الدبية.

وفي رواية أن أحد جدودهم الشيخ رعد، وقبل قدومه إلى بقرقاشة، كان مع أخوته مقتدرين في قوتهم وتجارتهم في الغنم، وكان الشيخ شديد بن شبل البقرقاشي، يستوفي عائدات قرية جبلة وضهر صفرا في بلاد عكار، ويشتري غنماً من التجار، ويبيعها في طرابلس وجوارها.

أنجبت أسرة البستاني العديد من الشخصيات الذين لعبوا دوراً مهماً في الحياة السياسية والفكرية والإدارية والدبلوماسية.

وتمثلت في الندوة اللبنانية بعشر شخصيات هي[٧٥]:

ـ **أسعد البستاني:** انتخب نائباً عن جبل لبنان، في دورة سنة ١٩٤٣.

ـ **اسكندر سعيد البستاني:** انتخب نائباً عن جبل لبنان، في دورة سنة ١٩٣٧.

ـ **اسكندر فضول البستاني:** انتخب نائباً عن جبل لبنان، في دورة سنة ١٩٢٩.

ـ **إميل البستاني:** انتخب نائباً عن الشوف وعاليه، في دورات ١٩٥١ و١٩٥٣ و١٩٥٧ و١٩٦٠. كما عيّن وزيراً للأشغال العامة والتصميم العام، في آذار سنة ١٩٥٦، في حكومة الرئيس عبدالله اليافي.

ـ **حسن البستاني:** عيّن عضواً في مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، عن قضاء البترون، سنة ١٨٦٦.

ـ **سامي البستاني:** انتخب نائباً عن قضاء الشوف، في دورة سنة ١٩٦٤.

ـ **فريد البستاني:** انتخب نائباً عن دائرة الشوف ـ عاليه، في دورتي ٢٠١٨ و٢٠٢٢.

ـ **ميرنا البستاني:** فازت بالتزكية ١٩٦٣، خلفاً لوالدها إميل الذي قضى بحادث طائرة.

ـ **نبيل البستاني:** انتخب نائباً عن جبل لبنان قضاء الشوف، في دورات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥.

ـ **سليمان البستاني:** انتخب عضواً في مجلس المبعوثان، عن ولاية بيروت سنة ١٩٠٨ ونائباً لرئيس المجلس، كما عيّن سنة ١٩١٣ وزيراً للزراعة والتجارة.

ـ **ندى البستاني:** انتخبت نائباً عن دائرة كسروان ـ جبيل في دورة سنة ٢٠٢٢، كما

(٧٤) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، ص ٣٤٠. أيضاً: أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٧٥) المعجم النيابي اللبناني.

كانت قد عينت وزيرة للطاقة في كانون الثاني سنة ٢٠١٩، في حكومة الرئيس سعد الدين الحريري.

آل التويني[٧٦]

ترجع أصولهم إلى بعض القبائل العربية المتنصرة التي كانت تقيم في حوران قبل خمسمئة سنة، ثم هاجرت إلى السواحل الشامية، وأقامت في البربارة وبيروت. كما ذهب بعض من الأسرة إلى طرابلس.

وفي رواية أن تل التويني، هو ضاحية من ضواحي اللاذقية. ولعلهم انتقلوا إليه قبل طرابلس وبيروت. كما وأن التويني بلدة في قضاء المعرة في نواحي حلب، ولعل هذه الأسرة منها، ثم جاءت إلى البربارة في بلاد جبيل، ومنها تفرقت في بيروت ثم في طرابلس.

أنجبت هذه الأسرة العديد من الشخصيات السياسية والثقافية والصحفية[٧٧]:

ـ جبران أندراوس تويني: عيّن نائباً عن بيروت سنة ١٩٣٧، كما كان قد عيّن وزيراً للمعارف العامة، سنة ١٩٣٠ في حكومة الرئيس أوغست باشا أديب.

ـ غسان تويني: انتخب نائباً عن الشوف وعاليه سنة ١٩٥١. وعن بيروت سنة ١٩٥٣. وسنة ٢٠٠٦ بعد اغتيال ولده جبران. وكان نائباً لرئيس مجلس النواب سنة ١٩٥٣. وعيّن وزيراً للتربية الوطنية والأنباء، ونائباً لرئيس الحكومة سنة ١٩٧٠، في حكومة الرئيس صائب سلام، ووزيراً للعمل والسياحة، والصناعة وا لنفط سنة ١٩٧٥ في حكومة الرئيس رشيد كرامي.

ـ جبران غسان تويني: انتخب نائباً عن بيروت، في دورة ٢٠٠٥.

ـ نايلة تويني: انتخبت نائباً عن بيروت، في دورة ٢٠٠٩.

ـ نخلة التويني: انتخب نائباً عن بيروت سنة ١٩٢٢، وعيّن سنة ١٩٢٦ عضواً في مجلس الشيوخ.

آل شهاب[٧٨]

اسرة عربية تعود بجذورها الى بني مخزوم المتصلة ببني قريش قبيلة الرسول محمد (ص). اتخذوا لقبهم من احد اجدادهم الامير مالك الملقب بشهاب من سلالة مرة بن كعب.قدموا من الحجاز الى حوران في القرن السابع الميلادي في زمن الفتوحات العربية وتولوا حكمها من قبل الخليفة عمر بن الخطاب. مكثوا في حوران في بلدة شهبا عدة قرون، ثم انتقلوا في القرن الثاني عشر الى وادي التيم وقطنوا حاصبيا وراشيا، وتولوا الامارة فيهما، وحاربوا الصليبيين بزعامة الامير منقذ بن عمر الشهابي، في ومن الدولة الأيوبية. تقربوا من الامراء المعنيين حكام بلاد الشوف، وبحكم انتمائهم الى الحزب القيسي صاهرهم المعنيون فزادت المودة بين الاسرتين. وبعد زوال الاسرة المعنية عن المسرح السياسي عام ١٦٩٧، حلَّ الشهابيون محلهم بحكم الوراثة، وكانوا آنذاك على مذهب السنة، لكن ما لبث ان تنصر بعضهم ابتداء من سنة ١٧٥٤. ويعزى سبب تنصرهم الى اسباب سياسية وعلاقتهم

(٧٦) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ الأسر الشرقية. دار رياض نجيب الريس، ج ٢، ص ٥٥ ـ ٥٧.

(٧٧) المعجم النيابي اللبناني.

(٧٨) بطرس صغير، الامير بشير الشهابي، دار الطباعة والنشر اللبنانية، بيروت ض ١٩–٢١. ايضاً: نقولا ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، دار النهار، بيروت ٢٠٠٨، ص ٣٧–٣٩.

بالرهبانية المارونية، في حين ظل فرع وادي التيم على المذهب السني.

حكمت الاسرة الشهابية الجبل اللبناني منذ سنة ١٦٩٧ حتى سنة ١٨٤١، وكان لها اقطاعات واسعة سواء في حاصبيا وراشيا، ام في جبل لبنان في اقضية الشوف وعاليه وضواحي بيروت فضلاً عن القرى الخمس التي اختصها الامير حيدر الشهابي بنفسه بعد انتصاره في معركة عين دارا سنة ١٧١١ وهي قرى: نيحا وعماطور وبتلون وعين دارا.

انجبت الاسرة الشهابية العديد من الشخصيات السياسية الحاكمة فكان منها: بشير الشهابي وفؤاد شهاب وغيرهما من رجال السياسة والادارة والقضاء والثقافة. وتمثلت في الندوة البرلمانية بكل من[٧٩]:

– **سليم شهاب**: عينه جمال باشا عضواً في مجلس ادارة جبل لبنان سنة ١٩١٥، عن قضاء المتن.

– **خالد شهاب**: انتخب نائباً عن محافظة الجنوب في المجلس التمثيلي الاول سنة ١٩٢٢، واعيد انتخابه في دورات ١٩٢٥ و١٩٢٩ و١٩٣٤ و١٩٣٧ و١٩٦٠. وعين وزيراً للمالية سنة ١٩٢٧ في حكومة الرئيس بشارة الخوري، وترأس مجلس النواب سنة ١٩٣٥. وعين رئيساً للحكومة سنة ١٩٣٨. ورئيس دولة، رئيس الحكومة سنة ١٩٤٣، ثم رئيساً للحكومة سنة ١٩٥٢ في عهد الرئيس كميل شمعون بالإضافة الى وزارات الداخلية والعدلية والانباء والدفاع الوطني. كما ترأس جلستي انتخاب رئيس المجلس سنتي ١٩٦٢ و١٩٦٣.

– **سهيل شهاب**: انتخب نائباً عن محافظة الجنوب في دورتي ١٩٥١ و١٩٦٤.

– **عبد العزيز شهاب**: انتخب نائباً عن قضاء الشوف في دورات ١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٨.

آل الداوود[٨٠]

يرد المؤرخون آل الداوود الى جماعات عربية كانت تسكن الحجاز، وانهم من بني صخر من جزام من اليمن. وان مساكنهم في البلقاء وانهم اقارب آل العريان. واساس الاسرة من آل خضر التنوخيين من بني فوارس الذين منهم اللمعيون وآل المغربي في كفر سلوان. ارتحلوا عنها الى عين دارا بعد خلاف مع آل حاطوم، ثم الى **عيحا وحلوا وينطا**. ونظراً لعلاقتهم الطيبة مع الامراء الشهابيين قاتلوا الى جانبهم في عدة معارك، ونالوا لأجل ذلك امتيازات اقطاعية وخصوصاً في حلوا وجوارها التي كانت تعطى إقطاعاً عسكرياً من قبل ولاة دمشق. والى داوود الذي ذهب الى حلوا تنسب هذه الاسرة.

انجبت اسرة الداوود عدداً من رجالات السيف والسياسة وتمكنت من الدخول الى المجلس النيابي بثلاث شخصيات هي[٨١]:

– **نسيب الداوود**: انتخب نائباً عن البقاع في دورتي ١٩٣٧ و١٩٤٣.

– **سليم الداوود**: انتخب نائباً عن البقاع في دورات ١٩٥١ و١٩٥٧ و١٩٦٨ و١٩٧٢.

– **فيصل الداوود:** عين نائباً عن راشيا والبقاع الغربي سنة ١٩٩١، ثم انتخب في دورات ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠.

(٧٩) المعجم النيابي اللبناني.
(٨٠) يحيى حسين عمار، الاصول والانساب، دار الضحى، لا تاريخ، ص ٧٦–٧٧.
(٨١) المعجم النيابي اللبناني.

آل العريان[٨٢]

اسرة العريان من بني تميم من فرع مالك بن عمرو. والعريان جدهم الاعلى وهو العريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث بن جلهم بن حجر بن خزاعي بن مالك بن عمرو بن تميم. كان لهم في البصرة سلطة ورئاسة. ولآل العريان انتشار في مصر والعراق ولبنان. سكنوا اول الامر في حمص ثم انتقلوا الى غوطة دمشق، ومنها الى وادي التيم وسكنوا راشيا وعيحا وكفرقوق ودير العشاير، وكانت لهم اقطاعات واسعة في بلاد وادي التيم. واشتهرت العائلة بشجاعة رجالها وكان ابرزهم شبلي آغا العريان الذي حارب المصريين سنة ١٨٤٠، وعينته الدولة العثمانية والياً على بغداد وتوفي في حدود سنة ١٨٧٠. ولم يستطيع احد من العائلة الوصول الى الندوة النيابية باستثناء احد ابنائها شبلي توفيق العريان[٨٣].

– **شبلي العريان**: انتخب نائباً عن محافظة البقاع قضاء راشيا في دورات ١٩٤٧ و ١٩٦٠ و١٩٦٤.

آل الحرفوش[٨٤]

ومن الأسر المقاطعجية الحاكمة في العهود الإقطاعية، آل الحرفوش الذين حكموا بلاد بعلبك والهرمل منذ أواخر العهد المملوكي ١٥١٦ حتى سنة ١٨٦٦. وهو التاريخ الذي قضت على نفوذهم الدولة العثمانية إذ لم يشاركوا بعد ذلك في الحياة السياسية اللبنانية وخصوصاً التمثيلية منها. وهم ينتسبون إلى جدهم الأمير خنجر حرفوش الخزاعي القحطاني، وأصلهم من العراق من خزاعة. وكانت لهم مكانة في زمن أمرائهم، وقد برز منهم أشخاص كانوا من البأس والسطوة والفروسية على قدر عظيم. بعد إلغاء النظام الإقطاعي، لم تتمكن هذه الأسرة من إدخال أي من أفرادها إلى المجلس النيابي.

آل نكد[٨٥]

وهي من الأسر المقاطعجية التي كان لها وزن سياسي منذ القرن السادس عشر، وقد لعبت دوراً مهما في الصراعات بين الأسر الحاكمة في الجبل، وتزعم أعيانها الغرضية النكدية مقابل الغرضيتين الجنبلاطية واليزبكية، فكانت بيضة القبان بينهما. تعود بجذورها إلى عرب الحجاز وإلى مرة بن تميم أحد بطون بني تغلب.

اعتنقوا الدعوة الإسلامية وجاهدوا في سبيلها. كما ساهموا في فتح شمال إفريقيا وأقاموا في مراكش وغلب عليهم لقب الأنكاد. ومع قيام الدولة الفاطمية، اعتنقوا دعوة التوحيد الدرزية، وتوجه النكديون مع القائد جوهر الصقيلي إلى مصر، ومنها انتقلوا إلى بلاد الشام، فنزلوا أول الأمر في منطقة حلب، ثم نزحوا إلى السواحل، فأقاموا في بلدة برجا في إقليم الخروب،. وفي بداية الإمارة المعنية، سكنوا بعقلين ودير القمر. وما لبث أن امتد نفوذهم إلى المناصف والشحار وبعض قرى إقليم الخروب وإقليم التفاح. وفي عهد الإمارة الشهابية، كرس النكديون نفوذهم المقاطعجي على كامل أرض وسكان مقاطعتي المناصف والشحار بما فيهما دير القمر.

تضاءل نفوذ الأسرة النكدية بعد أحداث

(٨٢) يحيى حسين عمار، الاصول والانساب، دار الضحى للنشر ٢٠٠٢، ص ١٥٧–١٥٨.
(٨٣) المعجم النيابي اللبناني.
(٨٤) حسن عباس نصرالله، تاريخ بعلبك، مؤسسة الوفاء، بيروت ١٩٨٤، ج ١، ص ٢٢٤ وما يليها.
(٨٥) عاطف بو عماد، الأسرة النكدية، الدار التقدمية ١٩٨٩، ص ١٩ ـ ٢٤.

١٨٦٠، فلم تتمكن من المحافظة على الملكية العقارية الواسعة التي كانت تسيطر عليها خصوصاً، بعد إلغاء الامتيازات الإقطاعية، كما لم تتمكن من احتلال أي مركز تمثيلي في الحياة البرلمانية اللبنانية.

آل عماد(٨٦)

تنتسب هذه الأسرة إلى عماد الدولة حاكم مدينة العمادية في بلاد الديلم (جنوب إيران).

نزح أفرادها نحو الجبل الأعلى وانتشروا في جوار إدلب وحلب وانطاكيا واعتنقوا مذهب التوحيد الدرزي. ولظروف المحن التي مروا بها، نزحوا من المناطق التي نزلوا بها نحو بلاد الأشواف، واستقروا في المغيثة وضهر البيدر والمتن، وتزعمهم يزبك عبد العفيف العماد، كما استقر بعضهم في الباروك وكفرنبرخ.

ناصر آل عماد الأمير فخر الدين المعني الثاني وخلفاءه، ثم اختلفوا مع المعنيين. وفي فترة الإمارة الشهابية، تزعم آل عماد الغرضية اليزبكية، بالتحالف مع آل تلحوق وعبد الملك، بمواجهة الغرضية الجنبلاطية، وكانت لهم مواقع عديدة مع ابراهيم باشا المصري حتى لقبوا أنهم «للسيف».

أنجبت هذه الأسرة العديد من رجال السياسة والفكر. وبعد إلغاء النظام الإقطاعي تراجع دور هذه الأسرة، ولم يتسن لأي من رجالاتها الوصول إلى الندوة البرلمانية.

(٨٦) محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.